

المسألة اليهودية

عنوان الكتاب : المسألة اليهودية عند كارل ماركس وفيودور ديستوفسكي
اسم المؤلف : كارل ماركس وفيودور ديستوفسكي
تعريب : محمد عيتاني وموفق الديلمي
تقديم : أ.د. حسين جمعة
اختصار : مالك صقور
سلسلة الكتاب الشهري (كتاب الجيب) رقم/92/ كانون الثاني
الناشر : اتحاد الكتاب العرب
الإخراج الفني : وفاء الساطي

الحقوق محفوظة

لاتحاد الكتاب العرب

البريد الإلكتروني: aru@net.sy

موقع اتحاد الكتاب العرب على شبكة الإنترنت

<http://www.awu.sy>

المسألة اليهودية

عند كارل ماركس

ودفيودور ديستوفسكي

ترجمة:

محمد عيتاني وموفق الديلمي

تقديم: أ.د. حسين جمعة

اختيار: مالك صقور

اليهودية والصهيونية ومحاولة اغتيال العقل البشري

د. حسين جمعة

1 - قراءة في تكوين الشخصية اليهودية:

ابتكر دهاقنة الديانة اليهودية من أتباع (يهوه) منذ القديم جملة من الآراء والعادات والتقاليد، ورأوا فيها أنها الكفيلة بالحفاظ على كينونتهم التي تميزهم من الآخرين، فاختروا العزلة مبدأً؛ والمهن التي تبعدهم عن المجتمعات التي يوجدون فيها طريقة للحياة، إذ روت كتبهم التي زوروها - من بعدُ - أنهم كانوا رعاة للمواشي في سيناء بين مصر الفرعونية والشام الكنعانية؛ وفق ما يؤكد سفر (الخروج - الإصحاح السادس - ص 687) ومما جاء فيه أن (يهوه) خاطب (داود) عندما بنى بيتاً لنفسه فقال: "تسكن أنت في

بيت، أما أنا فمئذ أن أصدتكم من مصر أسكن في خيمة!!... ولا أجد لي بيتاً أسكنه!!!" - ولعل هذا يوضح طبيعة (يهوه) وما نشأ عليه في الصحراء من قسوة و صلف؛ ورغبة في العنف؛ وميل شديد إلى استخدام البطش والقوة، كما نقرؤه في سفر (صموئيل الأول - الإصحاح الخامس عشر - ص 450 - 451) إذ جاء فيه مخاطباً شاول: "فالآن اذهب واضرب عماليق وحرّموا كل ماله ولا تعف عنهم بل اقتل رجلاً وامرأة وطفلاً ورضيعاً، بقرًا وغنماً، جملاً وحماراً...". ويؤيد هذا ما ورد في سفر (التثنية - الإصحاح العشرون - ص 211) إذ نص على ما يأتي: "حين تقترب من مدينة لكي تحاربها استدعها إلى الصلح فإن أجابتك إلى الصلح، وفتحت لك فكل الشعب الموجود فيها يكون لك للتسخير، ويستعبد لك؛ وإن لم تسالمك بل عملت معك حرباً فحاصرها، وإذا دفعها الرب إليك إلى يدك فاضرب جميع ذكورها بحد السيف، وأما النساء والأطفال والبهائم وكل ما في المدينة، كل غنيمتها فتغنمها لنفسك، وتأكل غنيمه أعدائك التي أعطاك الرب إلهك. وهكذا تفعل بجميع المدن البعيدة منك جداً...". وبناء عليه فصورة الإله (يهوه) صورة

للقوة والجبروت والفتك والانقضاض على كل من خالف أتباعه كالصاعقة الحارقة... وهكذا كان أنبياء اليهود؛ إذ أربعوا الحجر والشجر والبشر؛ وخشيت الحيوانات من توحشهم فسخرت لعدد منهم مثل النبي (سليمان)⁽¹⁾ الذي ذكرته الملكة بلقيس رمزاً للظلم والقهر والفساد كما ورد على لسانها في القرآن الكريم: ﴿إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة﴾ (النمل:34)، بل إن النمل استشعر الخوف من بطش سليمان وجنوده ﴿حتى إذا أتوا على واد النمل قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده، وهم لا يشعرون﴾ (النمل:18).

ولذلك ما دخل النبي (داود) أو غيره من أنبياء اليهود الأرض المقدسة إلا بالقوة والتوحش والبطش... وإذا كانت الأرض المقدسة غير محددة فإن التفاسير التي شرحت تلك الآيات عززت الفكرة القائلة: إنها فلسطين على حين إذا قرأنا ما ورد في سورة (النازعات) ﴿إذ ناداه ربه بالواد المقدس طوى﴾ (الآية:16) نستدل على غير ذلك، ويؤيدنا في هذا

(1) انظر سورة النمل (15 و16 و17 وسبأ (12) و(ص) 36 و 37.

الأمر أن الآثار الموجودة في فلسطين لم تظهر أي دليل على وجود اليهود القدماء في فلسطين المعروفة.

ومهما يكن الأمر فإننا نرى أنهم ما لبثوا أن صاروا أصحاب قوة وسلطان ومن بعد أخذوا بالاستقرار على حواف مصر والشام والجزيرة العربية بعد حروب همجية أتت على الحياة المطمئنة للكنعانيين كما يرويه (ول ديورانت): "كانت هزيمة العبرانيين للكنعانيين مثلاً واضحاً لانقراض جموع جياع على جماعة مستقرة آمنة... ولسنا نعرف في تاريخ الحروب مثل هذا الإسراف في القتل والاستمتاع به... وقد أقام يوشع بن نون حكمه على قانون: "إن أكثر الناس قتلاً هو الذي يبقى حياً"⁽¹⁾...

وظل مفهوم العزلة (الغيتو) لديهم ينبثق من مفهوم النقاء العرقي، ونزعة التفوق العنصري، و عدم الذوبان في الآخر؛ وقد ساعدهم على هذه العزلة ما اخترعوه من أفكار، وما استلهموه من توراة موسى؛ وما قاموا بتحريفه منها، ما أدى بهم إلى الإيمان بفكرة عنصرية بغیضة تتجلى بفكرة

(1) انظر قصة الحضارة 326/2 - 327.

(شعب الله المختار) ورأوا فيها أنهم يمتلكون من الخصائص ما لا يملكه بقية خلق الله⁽¹⁾.... ولذلك فإن التوبة لا تتحقق - كما ورد في التلمود - إلا إذا قدم اليهودي قرباناً من أطفال الأغيار (المسيحيين) - غالباً -؛ ... ما يعني أن الموروث العنصري للدم لا يكفي وحده لكي يخلق الشخصية اليهودية، فالفطرة تنمو بالتربية والتنشئة وتكتسب ملامح جديدة في صميم الثقافة المختارة.

وبناء على هذا الوعي التاريخي دينياً واجتماعياً وفكرياً استمر إصرارهم على مفهوم العزلة (الغيتو) لكي لا ينصهروا في المجتمعات القومية التي يوجدون فيها؛ ما يفيد بأن منهجهم الاجتماعي والفكري لم يتغير في تكوين شخصيتهم الانعزالية العنصرية التي لا تتقبل الآخر (الغوييم) إلا بوصفه تابعاً أو بعيداً عنهم أو مسخراً لهم. فهم لا يندمجون بالمجتمعات لأنهم يستشعرون عنصرية التفوق على

(1) انظر تاريخ سورية لسنة 1840م - د. شارل لوران - تقديم د. مصطفى أحمد الزرقا، ود. حسن ظاظا - بيروت ودمشق - دار العلوم ودار القلم - 1999م - ط2 - ص 31 - 33 و 87 - 89 والمسألة اليهودية، ص 7.

بني البشر؛ حتى صار مبدأ العزلة من أهم مكونات شخصيتهم التي يعززونها بالتربية والتثقيف... وقد عبر عن هذا كله (سلامون شختر) في خطاب وجهه إلى مدرسة (اللاهوت اليهودية العليا) جاء فيه: "إن معنى الاندماج في الأمم هو فقدان الذاتية. وهذا النوع من الاندماج مع ما يترتب عليه من النتائج هو ما أخشاه أكثر مما أخشى المذابح والاضطهادات..."⁽¹⁾ لقد استمروا في بناء شخصية مميزة لهم تجمع بين التعاليم الدينية والقيم الاجتماعية والمهنية التي يرون فيها تحقيقاً لأهدافهم؛ ولو أدت إلى الإضرار بالآخر؛ بل إن الآخر مسخر لتلبية تلك الأهداف. - كما ذكرناه - ولعل هذا كله جعلهم يصرون على امتلاك رأس المال والذهب⁽²⁾ ويعملون على تكديسه؛ واستخدامه لمآربهم؛ بوصفه العصب الأساسي للتدخل في كل المجتمعات، وجعلوا الحصول عليه ديدنهم الدائم؛ وقد تأكد للقاصي

(1) اليهودية - د. أحمد شلبي - القاهرة - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - ط1 - 1966م - ص 33.

(2) انظر فيودور ديستوفسكي والمسألة اليهودية 20 - 21 والمسألة اليهودية لكارل ماركس 55 و 64.

والداني أن كل أمة لا تملك مالاً تغدو أسيرة لمن يملكه. ولا شيء أدل عليه مما قاله (كارل ماركس) في كتابه (المسألة اليهودية) ومنه: "المال هو إله إسرائيل الطماع، وأمامه لا ينبغي لأي إله أن يعيش. إن المال يخفض جميع آلهة البشر ويحولها إلى سلعة. المال هو القيمة العامة والمكونة في ذاتها لجميع الأشياء. ولهذا السبب جردّ العالم بأسره من قيمه الخاصة؛ عالم البشر وكذلك عالم الطبيعة. إن المال هو جوهر الإنسان المفصول عن الإنسان، وهذا الجوهر الغريب يسيطر عليه ويستعبده. لقد أصبح إله اليهود إلهاً دنيوياً، وغداً إله الناس. النتيجة هذا هو الإله الحقيقي لليهودي"⁽¹⁾... ولما كانت المهن جالبة لرأس المال ومنتجة له؛ وجاذبة للناس لحاجتهم إليها... حرصوا على امتلاكها؛ بل احتكارها والحفاظ على أسرارها ما يعني بأن الجماعات اليهودية الأوربية حتى نهاية القرن التاسع عشر كانت تعيش في إطار فكرة الهيمنة على قوة رأس المال وأدوات الإنتاج للسيطرة على المجتمعات التي تعيش فيها... ولم تكن

(1) المسألة اليهودية ص 59.

الجماعات اليهودية في البداية تعنى - كثيراً - بما يروى عن فكرة (أرض الميعاد) إلا من جهة الزيارة المقدسة لكونها جزءاً من الديانة اليهودية حتى ظهرت الأفكار المضللة لجذب اليهود في أوروبا إلى المشاريع السياسية التي راودت بعض قادة الحركة الصهيونية، وبعض القادة الأوربيين في القرن التاسع عشر، إذ دعا عدد منهم ومن أعوانهم إلى إحياء فكرة أرض الميعاد كما وجدناه عند (اللورد البريطاني شافتسيري) الذي دعا إلى التحالف مع شعب الله القديم، أما (جورج جاوئر) فقد قال: "آن الأوان لأن تقوم إنكلترا بإحياء سورية بواسطة الشعب الوحيد الذي ستصرف طاقاته بشكل واسع ودائم لهذا العمل، أعني أبناء الأرض الحقيقيين... أبناء إسرائيل"⁽¹⁾...

ثم إن الحركة الصهيونية شددت على مفهوم (أرض الميعاد) بوصفه مفهوماً جذاباً يجعل اليهود دائماً التعلق بفلسطين... ويعد من أهم العوامل في تكوين الشخصية

⁽¹⁾ انظر مجلة الفكر السياسي (من يهوه إلى شارون)، محمد راتب الحلاق، العدد 16، ص 231، 2002م.

الصهيونية... ونعتمد بأن هذا التصور يؤكد بأن هناك اتفاقاً تاريخياً واجتماعياً ودينياً نشأت عليه تلك الجماعات مثبتة فيه بأنها تنتمي إلى المجتمع الذي وجدت فيه من دون أن يكون لها أي تطلع سياسي خارج هذا المجتمع ما يوحي بأن العزلة كانت وعياً متجذراً في الشخصية اليهودية، وهي تثبت أنها لم تشكل بمجموعها أي نوع من أنواع القومية اليهودية التي كانت الحركة الصهيونية تتطلع إليها وتروج لها وفق المكوّن التوراتي التلمودي. وهذا يعني أن الفكر اليهودي في أوروبا منذ القرن التاسع عشر قد ابتكر أساليب جديدة على يد قادة الحركة الصهيونية التي استطاعت أن تجعل أكاذيبها حول فكرة (أرض الميعاد) أشبه بحقيقة ثابتة في الذهن الغربي؛ ما ساعدها على بث مشروعها في أوساط أوربية شتى لمساندتها في العودة إلى فلسطين التي استقر عليها الفكر الصهيوني بعد أن فضّلها على الأرجنتين أو أوغندا.

ولعل هذه الرؤية هي التي جمعت بين المشروعين الصهيوني والغربي الاستعماري، فكل منهما يمدُّ نظره إلى قلب العالم (الوطن العربي) للسيطرة عليه منذ حملة (نابليون

بونابرت) على مصر(1799م)؛ وهما يؤكدان التعاون فيما بينهما ولاسيما أن عدداً من رجال الدين المسيحي أسهموا بجعل التوراة أو العهد القديم أساساً يبني عليه الإنجيل أو العهد الجديد مبادئه وتعاليمه.

وهنا نقول: لم يكن يخطر في بال بعض الجماعات اليهودية التي نشأت في المجتمعات الأوروبية أن يصبح العهد القديم جزءاً لا يتجزأ من العهد الجديد على يد أوساط بروتستانتية متصهينة ترى أن إيمان المسيحي لا يرقى - مسيحياً - أو لا يكتمل إلا إذا آمن بما جاء في العهد القديم. ومن هنا ولد ما يسمى بالمسيحية اليهودية، أو لنقل: (المسيحية الصهيونية). ويتضح لدينا من هذا كله أن من التزم بهذا التصور برأ اليهود من دم المسيح، ما يشير إلى أن تعاليم الديانة اليهودية أصبحت جزءاً أصلياً في إيمان المسيحيين أي إنه اغتيال ثقافي فكري للعقل المسيحي الذي أدان اليهود، فقد أصبح للعهد القديم عصمة لا تقل عن عصمة العهد الجديد بكل أسفاره وأجزائه بوصفه وحياً من الله أو من الروح القدس ما يؤكد أن المعركة الجديدة ليست قائمة بين الصهيونية والناس وإنما بين قوى الخير

(المسيحية الصهيونية، أو جيش المسيح) وبين قوى الشر (جيش الشيطان من بني البشر)⁽¹⁾... فالأصولية المسيحية الجديدة تعني اليمين المسيحي المتطرف الذي شكّل الميول الفكرية لكثير من المسيحيين وفق الأسس الدينية الجديدة، ما أدى إلى اغتيال العقل المسيحي⁽²⁾. ومما زاد خطر هذا الاغتيال تأثير تبرئة البابا لليهود من جريمتهم؛ وبخاصة حين أيده صك الغفران الذي دسه في ستينيات القرن العشرين بين أحجار حائط (البراق)، وهو ما يسميه اليهود (حائط المبكى). لذلك كله فإن ولادة الحركة الصهيونية إثر مؤتمر (بازل 1897م) بقيادة (تيودور هرتزل) المولود في بودابست (1860م) والمتوفى (1904م) بعد أن بذل جهوداً مضنية لعقد هذا المؤتمر كانت تاريخاً فاصلاً في الوجود الإنساني عامة والغربي والعربي خاصة؛ بما استند

(1) انظر كتاب (من أجل صهيون: التراث اليهودي / المسيحي في الثقافة الأمريكية).

(2) انظر الباب الثاني من كتاب الدكتور فؤاد شعبان (من أجل صهيون: التراث اليهودي المسيحي في الثقافة الأمريكية) نشر دار الفكر - دمشق 2002م.

إليه من نقاشات ونتائج عبّرت عن أهداف الحركة الصهيونية التي نشر هرتزل عدداً منها في كتابه (دولة اليهود)، وكان قد ألقى في ذلك المؤتمر خطاب الافتتاح⁽¹⁾ الذي أكد فيه على الفكر القومي الجديد لليهود؛ جامعاً ما بين الفكر اليهودي الديني الموروث وبين الأفكار الصهيونية المستحدثة... فأشاع فكرة (الأمة / الشعب)... ولعل هرتزل كان من السابقين إلى تنمية فكرة (الاضطهاد) في العقل اليهودي والأوربي على السواء... بوصفهم ضحية جرائم التاريخ البشري، ما أدى إلى زيادة التعاطف مع اليهود... فاليهود ضحايا السبي البابلي؛ وضحايا الفتح الإسلامي؛ وضحايا الاضطهاد الاجتماعي في المجتمعات الغربية من بعد؛ كما حدث في إسبانيا إبان (محاكم التفتيش) ما جعلهم يعتنقون المسيحية قناعاً يستترون به من الاضطهاد الإسباني ثم انتقلهم من مكان إلى آخر حتى روسيا؛ وكانوا في ذلك كله يشددون على إظهار فكرة الاضطهاد الذي يعاني منه اليهود؛ وإن لم يصدّقه (فيودور ديستوفسكي) حيث أفرد حديثاً مطولاً

(1) انظر التهويد من القدس إلى غزة... إلى 29.

لذلك ومما قاله⁽¹⁾: "لا أستطيع - بالرغم من كل شيء - التصديق - تماماً - بنحيب اليهود لأنهم مظلومون ومعذبون ومهانون؛ عندي أن القروي الروسي بل الإنسان الروسي البسيط ينوء بما يكاد يفوق أعباء الفرد اليهودي"⁽²⁾... وكذلك كان شأنهم حين اعتنق يهود (الدونمة) الإسلام في تركيا فتنامت سلطتهم في الدولة العثمانية وفق ما وجّه به (ساباتاي) الذي أعلن إسلامه، نفاقاً وبهتاناً: "الآن وقد أصبحتم مسلمين، اعملوا بكل حرية عليكم أن تسيطروا على المصادر الدينية والمالية والتجارية والروحية والحيوية للأتراك واستتفروا في سبيل ذلك كل إمكاناتكم، واستخدموا مختلف الوسائل حتى تتم لكم السيطرة الشاملة عليهم" وقد أفاض ناصر السعيد في الحديث عن الآثار البعيدة ليهود الدونمة في السلطنة العثمانية في كتابه الشهير (تاريخ آل سعود) وكان (موسى كاظم أفندي) أول شيخ للإسلام عيّن في أوائل عهد الاتحاديين في (12/7/1910م)

(1) انظر فيودور ديستوفسكي والمسألة اليهودية 19 - 20 و 22 و 28 -

29 و 33 - 42.

(2) انظر السابق 18.

وأصدر عدداً من الفتاوى التي تخدم اليهود ، وتبعد تركيا العثمانية عن امتدادها أو عمقها العربي والإسلامي. ومن ثم فإن اليهود الصهاينة استغلوا اندلاع الحرب العالمية الثانية وسخروا ما ارتكبه (هتلر) من المجازر الوحشية والمخارق الجماعية بحق جميع الأعراق غير العرق الألماني، لصالحهم... فقد نجحت الحركة الصهيونية أيما نجاح في جعل المحرقة النازية الألمانية موجهة لليهود ، دون غيرهم حتى آمن أكثر من في الأرض بهذا الاعتقاد ثم صار كل منكر لها عدواً لليهود ، ولكن كثيراً من الأوربيين لم يقتنعوا بأكاذيب الحركة الصهيونية حول (المحرقة — الهولوكوست). ويعد الفيلسوف (برتراند راسل) في طليعتهم حين تحدث عن ذلك وهو في أخريات أيامه: "عادة ما يطلبون منا التعاطف مع إسرائيل ، بسبب معاناة اليهود في أوروبا على أيدي النازيين... التذكير بويلات الماضي من أجل ارتكاب ويلات اليوم ، وهو أبشع أنواع النفاق"⁽¹⁾.

⁽¹⁾ انظر الصهيونية ونهج الإرهاب - سرغي سيدروف - ترجمة عادل الجبوري - موسكو - دار نشر وكالة نوفوستي واللجنة السوفياتية لمكافحة الصهيونية - 1984 - ط1) ص 27.

وقد أثبتت الوثائق التي أفرجت عنها الدوائر الأوربية أن عدداً من اليهود الصهاينة قد شاركوا في المحرقة كما شاركوا في غيرها لدفع اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين⁽¹⁾. وكذلك نرى أن المفكر الفرنسي (روجيه غارودي) نجح - أيضاً - بتكذيب ادعاءاتهم فلاحقوه على آرائه الموضوعية بمثل ما لاحقوه على كتبه التي تناولت قضايا عدة حول الأساطير التوراتية... ومن ثم فازوا بمحاكمته على كتابه (الأصوليات المعاصرة) التي أثبت فيه أن الدين اليهودي كأصحابه يميل إلى الانغلاق والضييق والتمذهب الطائفي المستمد من مفهومهم لفكرة الشعب المختار... لقد غدت الحركة الصهيونية قوة مؤثرة في العالم، ما أدى بهرتزل إلى الحديث عن خارطة لدولته تمتد من النيل إلى الفرات وتضم شمالي الجزيرة العربية وغربها، وشرع يروج لها مستفيداً من القوة الأوربية التي سخرت لخدمة الحركة الصهيونية... وفي هذا المقام لا ننسى الإشارة إلى أن الصهيونية متمكنة من

⁽¹⁾ انظر الفكر السياسي (من يهوه إلى شارون)، محمد راتب الحلاق، العدد 16، ص 231، 2002م.

قراءة أولئك القادرين على صنع القرار، وتسخيرهم لمصلحتها وتقديم كل التسهيلات التي توفرها لهم للوصول إلى قرار يرضيها، علماً أن أعضاء الحركة الصهيونية قد توزعوا على كل التيارات الفكرية والسياسية، يساراً ويميناً؛ معتدلاً ومتطرفاً؛ دينياً وعلماًانياً. لقد تغلغلوا في كل جنبات الفكر والحياة وتيارات المجتمع ونفذوا إلى تحقيق أهدافهم؛ في الوقت الذي روجوا فيه دائماً إلى مفهوم الإخاء والمساواة؛ وتبني الديمقراطية التعددية... وهو ما تبنته المحافل الماسونية وعرضت له بروتوكولات حكماء صهيون

2 - من المشروع الصهيوني إلى تكوين الدولة:

يرى كثير من الدارسين أن الحركة الصهيونية نجحت في تضليل العقل الغربي إن لم نقل: إنها نجحت في اغتياله (معنوياً وروحياً) حين جعلت بعض أبنائه أحياء لبني صهيون، أو حين ألبست الألمان قاطبة مسؤولية الإبادة الجماعية للجماعات اليهودية؛ بما سمته (المحرقة) اليهودية... ولذا لا مندوحة لهم إلا أن يكفروا عن جريمتهم بدفع الأموال

الطائفة للحركة الصهيونية، ودعم مشاريعها في هجرة اليهود إلى فلسطين... ثم طفق الأوربيون بل أكثر الناس يتعاطفون معها، ومن ينكرها فهو عدو لليهود، ما فرض على العالم كله مساندة العودة إلى (أرض الميعاد) ليكون اليهود بمعزل عن اضطهاد الآخرين... ومن ثم فإن العودة احتاجت إلى مساعدتهم بكل الأشكال، من دفع المال إلى تقديم السلاح... على الرغم من ادعائهم بأنها عودة إلى فلسطين الخالية من السكان، كما أوهموا العالم؛ وكذبوا عليه... ولذا لا بد أن تعطى لشعب لا أرض له... ومن ثم نجحت الصهيونية في ربط مفهوم (أرض الميعاد في فلسطين) بمفهوم الضحية والاضطهاد والتطهر الأوربي منه... فالحركة الصهيونية التي تبنت إرادة التوحش؛ واغتيال الذاكرة البشرية طفقت تعمل بجد ونشاط وبعقلية هادئة بعيدة عن الانفعال؛ بعد أن زينت تصرفات بشعارات براقية فالحرية والمساواة والعدالة على الرغم من أن تعاليم التوراة والتلمود مرتبطة بأفكار متطرفة لقادتها منذ عهد (يهوه) أو عهد يوشع بن نون.

وإذا كنا ندرك أشد الإدراك بأن العقل الغربي ليس ساذجاً حين أدرك اللعبة الصهيونية فإنه استمرراً هذا الأسلوب لأنه وجد فيه خيراً عظيماً لأوروبا تجلّى بالتخلص من وباء مزعج فيها اسمه الجشع اليهودي؛ والخبث الصهيوني الذي تلتقى وراء شعارات خادعة وماسونية عالمية سرية ومنظمة تتكيف في كل زمان ومكان مع الظروف المناسبة؛ وتستغل - على الدوام - كل حركة سياسية أو اقتصادية لصالح أهدافها المخفية والمعلنة، لذلك صمم العقل الأوروبي على نقله إلى منطقة يتطلعون إلى بقاء هيمنتهم عليها؛ فهي منطقة حباها الله مكانة عالمية قديماً وحديثاً ليس بوصفها أرض الرسالات السماوية - وحسب - بل بوصفها قلب العالم؛ وملتقى حضاراته القديمة والحديثة وتعموم على ثروات باطنية وطبيعية كثيرة. ولما كانت مرحلة السيطرة المباشرة والمتمثلة بالاستعمار العسكري قد آذنت بالرحيل كان على قادة أوروبا اتباع أسلوب جديد يلائم مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى (1914 - 1916م) ووفق وثيقة (كامبل بنرمان 1907م) ووفق المشروع الصهيوني الذي أقرته الحركة الصهيونية في (بازل). لذا كانت

الحرب العالمية الأولى (1914 — 1916م) ثم اتفاقية (سايكس/بيكو 1916/5/16م) ثم كان وعد بلفور (1917/11/2م) ثم المساعدة بتدفق الهجرة إلى فلسطين، بعد أن كان المجرى إليها طوعاً.. فقد تحولت هجرة اليهود إلى فلسطين إلى عملية منظمة وبإشراف بريطاني ألماني لمآرب سياسية عدة قبل أن تكون دينية أو اجتماعية... عملية تهجير اشتركت فيها الدول الغربية التي تدعى التقدم والحضارة باقتلاع شعب فلسطين من أرضه، لتكون أبشع جريمة في التاريخ الحديث.

وهنا بدأت مرحلة جديدة توجهت هذه المرة إلى العقل العربي على كل صعيد ومستوى وأخذت تهيئته لقبول الهجرة اليهودية/الصهيونية إلى (فلسطين). وكان على أرباب عملية التهجير أن يشرعوه دولياً... فلجؤوا إلى الأمم المتحدة لتنفيذ فكرة الانتداب على الوطن العربي وفق ما توصلت إليه وثيقة (سايكس/بيكو) ثم أخذت بريطانيا على عاتقها تنفيذ ما خطط له، ثم استولت بريطانيا على فلسطين ومصر والأردن (1918م) أما فرنسا فقد احتلت سورية (1918م)... وكل منهما كان يؤكد مرة بعد مرة أنّ

مصلحة اليهود فوق أي مصلحة وعلى رأسها الهجرة إلى فلسطين... ثم قدّمت كل أسباب الدعم لشذاذ الصهاينة الذين قدموا إليها؛ حتى رضخ عدد من العرب للأمر الواقع؛ الذي ثبت الصهاينة في أرض فلسطين بقوة التوحش البريطاني والصهيوني، فقد ارتكبت المجازر الجماعية التي وصلت إلى ذروتها عام النكبة (1948/5/16م) وفيه أعلن ما يسمى بالدولة الصهيونية... إنه اليوم ذاته الذي أعلنت فيه اتفاقية (سايكس/بيكو) من قبل؛ وكأن التاريخ الثاني تذكري بالأول... وكانت خطوات غسل العقل العربي قد بدأت لتثبيت الواقع الجديد حين غضت الدول العظمى هجرة اليهود؛ ثم حين أيدت إعلان الصهاينة للدولة، على حين لم تفعل شيئاً تجاه تهجير العرب من أرضهم... لقد دعمت إنشاء الكيان الصهيوني وكأنه أمر محتوم ولا بد للعرب من الإقرار به...

ومن يراجع الأحداث التي رافقت ذلك كله يدرك أن أرباب الصهيونية سواء في تصنيع الهجرة إلى فلسطين أم في تغطية العمليات الإرهابية بحق الشعب الفلسطيني لم يتخلوا عن نشر فكرتهم القديمة حول مفهوم (الضحية)

و(الاضطهاد) وأن العرب هم الذين يعتدون عليهم؛ وهم من أخرجوهم في القديم من الأرض التي كانت لهم، على الرغم من أنهم أي اليهود لم يعرفوها لا هم ولا أجدادهم، وأن العرب يمنعونهم اليوم من العودة إليها ويصممون على قذفهم في البحر... فالعرب قوم غزاة متوحشون؛ إنهم أفاعٍ سامة لا بد من التخلص منها.

أما الحديث عن معاداة السامية فحدث عنه ولا حرج فقد كان باباً واسعاً للتخلص من كل رافض للحركة الصهيونية أو للماسونية العالمية؛ وكان السامية تخص اليهود دون غيرهم... ولذا لجأ قادة الكيان الصهيوني في هذا المجال إلى عمليات القتل الجسدي، وارتكاب الموبقات وممارسة كل أنواع الإقصاء من دون أن يترك قادته وراءهم أي أثر... وليست جريمة اغتيال عبد الناصر بعيدة عنا...

ولما كانوا يستخدمون هذا الأسلوب، فقد كانوا يحرصون على ترسيخ مفهوم (معاداة السامية) في العقل العالمي وإقناعه بأنهم هم وحدهم من يمثلون السامية، وكل من يعاديه فإنه يعادي البشرية قاطبة بوصفه اعتداء على الحق الإنساني في الوجود على أرضه. ولم ينس قادة

الاحتلال الصهيوني العنصري الاستيطاني لفلسطين المحتلة
أن يستفيدوا من كل التحولات العالمية التي تخدم مشروعهم
في إقامة (النظام العالمي الجديد) الذي تقوده الماسونية
العالمية أو لنقل العولمة التي تقابل الأمركة كما نستشفه من
خطاب بوش الأب في (11/9/1991م) - وهو أحد أعضاء
المنظمة الماسونية - حيث قال: "تنتظرنا اليوم ساعات
حاسمة، في منتصف طريقنا إلى العالم، نحن مشغولون
بصراع كبيراً وبحراً وجواً، نحن نعلم لماذا ذهبنا إلى
هناك نحن أمريكيون، نحن مجرد جزء من شيء أكبر من
ذاتنا على مدى قرنين قمنا بإيصال الحرية إلى أمتنا واليوم
نقود العالم في مواجهة خطر كبير يهدد الإنسانية، ما هو
على المحك أكبر من جعل العالم قرية صغيرة؛ إنه فكرة
عظيمة؛ نظام عالمي جديد، حيث تختفي الخلافات بين
الأمم لتحقيق ما اشتاقت له البشرية منذ وقت طويل الأمن
والحرية والديمقراطية... ستكون الطريق أمامنا مفتوحة
لتحقيق هدف أمتنا الأكبر"...

ولا يختلف (طوني بلير) رئيس وزراء بريطانيا الأسبق
وعرّاب الصهيونية العالمية - أيضاً - ومن شارك في غزو

العراق؛ حيث قال في (2003/3/4م): "حلف شمال الأطلسي لم يوجد لحماية حدود الدول المنضوية تحت لوائه فقط، الناتو إنتاج فكرة عظيمة خرجت بعد تجارب ماضية حزينة ومريرة، الناتو وجد لحماية وتأمين النظام العالمي الجديد".

وهذا وذاك ما نراه في خطاب الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) عام (2010م) أمام مجموعة من قادة سلاح الجو الأمريكي إذ قال: "الطريقة الوحيدة التي تمكنا من البقاء على قيد الحياة هي إلغاء الحدود، الحدود بين الأمم والشعوب والطوائف يجب أن تلغى... لن نتمكن من الصمود بدون إلغاء الحدود. وهذا هو شكل النظام العالمي الجديد...". ولذلك كله فإذا كانت اليهودية الأصل الحقيقي للماسونية فإن الماسونية هي المعادل الموضوعي للحركة الصهيونية وهي مصممة على إقامة نظام عالمي جديد يحقق أهدافها في الهيمنة على العالم. ولا شيء أدل عليه مما ورد في (بروتوكولات حكماء صهيون) من البروتوكول الخامس عشر: "إنه من الطبيعي أن نقود نحن وحدنا الأعمال الماسونية؛ لأننا وحدنا نعلم أين ذاهبون، وما هو هدف كل عمل من أعمالنا... أما (الغوييم) فإنهم لا

يفهمون شيئاً حتى ولا يدركون النتائج القريبة ، وفي مشاريعهم فإنهم لا يهتمون إلا بما يرضي مطامعهم المؤقتة ، ولا يدركون - أيضاً - حتى إن مشاريعهم ذاتها ليست من صنعهم بل هي من صنعنا". فلا عجب بعد ذلك أن يرتبط اسم الصهيونية بالماسونية ، بمثل ما ارتبط بمفهوم معاداة السامية ، وكل ذلك لكي تصل إلى أهدافها بإقامة (إسرائيل العظمى) التي تسيطر فيه على النظام العالمي الجديد في الوقت الذي تكون صاحبة السلطة المطلقة في مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير.

ولم يكن أرباب الحركة الصهيونية ولا قادة الكيان الصهيوني لينجحوا في عدد من أهدافهم لولا ضلوع عدد من الأنظمة والحكام في خدمة المشروع الصهيوني؛ أو تبعية عدد غير قليل من المثقفين لمنهج العقل الأوربي بحجة التحرر من الجهل والفقر والتخلف... ومن ثم شاع تدجين العقل العربي تبني الثقافة الأوربية المنحازة إلى الفكر الصهيوني وأهدافه... وهي الثقافة التي نجحت في إحراز غير ما مكسب للكيان الصهيوني ولعل أبرزه تجسّد في التطبيع السياسي والاقتصادي ثم الثقافي والفني والأدبي... ومن ثم

اخترق عقل عدد من المثقفين والفنانين بعد اختراق عدد من السياسيين هنا وهناك في أنظمة الحكم وفي غيرها، ولاسيما منذ اتفاقية (كامب ديفيد عام 1979م) ثم في اتفاقية (أوسلو 1993م)... فمثل هذه الاتفاقيات فتحت باب التطبيع الثقافي والأدبي والعلمي والتربوي والتقني... وصار عدد من المبدعين فيه شواهد وأختاماً منقوشة في ذاكرة التاريخ على اغتيال العقل العربي... ومن ثم تحوّل التطبيع الاقتصادي والسياسي و... والأدبي والفني إلى ثقافة يومية يقتات عليها كثير من العرب، حتى أضحى الأمر مألوفاً ولم يعد لقاء العربي بالصهيوني مستهجنًا أو عيباً؛ إذ صارت الخيانة وجهة نظر... لقد سقط الوطن أو الأمة - دفعة واحدة - في أتون سياسة الأمر الواقع الذي فرضته القوة المتوحشة عسكرياً وتقنياً على الشعوب والمجتمعات... وشرع ضعاف القلوب والعقول يتقلبون على أفكار قبول الكيان الصهيوني في شبح المنطقة، بل لا خير عندهم من أن يصفعوا ذلاً وهواناً ما داموا يتمتعون بحياة الطمأنينة والسكينة؛ ولاسيما أن حب الأوطان صار من النسيان بعد أن اغتيلت ذاكرة أبنائها وغسلت أدمغتهم من منظومة القيم النضالية

والخلفية، ولم يعد لديهم من قوّة إلا الاستقواء بالتطبيع والاستسلام، أو لنقل الاستقواء بالضعف حقاً ذاكرة العرب معطوبة إلى هذا الحد؟! وألم يكن لهم في تاريخهم إلا الهزائم!!؟

3- هل الذاكرة العربية مثقوبة؟!؟

يبدو لكل متسرع في الحكم على الذاكرة العربية أنها ذاكرة مشوهة، أو ضعيفة، أو جاهلة بكل ما حدث في الماضي القريب أو البعيد أو بكل ما يجري في واقع سيطرت عليه قوة التوحش وإرادة العبث والفوضى من أجل مصالح تخدم هذه الدولة أو تلك...

فما يجري بين ظهراي العربي ما هو إلا نتيجة طبيعية لعدم وعي أحداث التاريخ العربي والإنساني، وعدم استيعاب ما يجري في الزمن المعاصر، زمن هيمنة القطب الأمريكي الماسوني المتصهين، وإصراره على مشروع الهيمنة على المنطقة وإشاعة سياسة الفوضى الخلاقة التي تعتمد مبدأ تجزئة المجزأ؛ وتعميم ظواهر الحقد والتكفير بين المذاهب

والطوائف والأعراف، وأن خير حلّ يلجأ إليه الغرب على حدّ قول اليهودي الديانة، الصهيوني الفكر، البريطاني الأصل؛ الأمريكي الجنسية (برنارد لويس) المولود في لندن عام (1916م) هو أن تحتل أمريكا الوطن العربي من جديد إذ قال: "الحل السليم للتعامل مع العرب هو إعادة احتلالهم واستعمارهم، وتدمير ثقافتهم الدينية وتطبيقاتها الاجتماعية. وفي حال قيام أمريكا بهذا الدور فإن عليها أن تستفيد من التجربة البريطانية والفرنسية في استعمار المنطقة". لقد آمن قادة الماسونية شرقاً وغرباً بأن ذاكرة العرب ضعيفة أو متخلفة؛ ومن يملك حظاً من عقل سوف يتكفل الزمن بالقضاء عليه مهما امتد به العمر، وسينسى ما حلّ به؛ إن لم يقتل... فالكبار يموتون؛ والصغار ينسون لأنهم لا يذكرون شيئاً من الأعمال الإجرامية للماسونية أو (الصهيونية) أو قادة الدوائر الصهيونية/أمريكية وغربية...

ولو راجعنا ما يدور في خلدنا لوجدنا أن الذاكرة الجمعية ولاسيما الشعبية لم تنسَ ما حدث للأجداد وللأرض المغتصبة والكرامة الإنسانية التي استبيحت من قبل أعداء البشرية صهاينة وغيرهم. فأطفال اليوم مازالوا يتشبثون

برموزهم البطولية التاريخية؛ وصاروا أكثر تمثلاً بقيمهم ومبادئهم، وأشد تشبهاً بأرضهم وهويتهم وثقافتهم...

وهاهم يراجعون في ذاكرتهم كل ما يرتبط بذلك بعد موت الآباء والأجداد، وما استلبت عقولهم ولا ذاكرتهم... بعد أن جهد الأعداء في قتل ذاكرتهم واغتيالها في وضح النهار، سواء كان باغتيال رموز البطولة والوطنية أم بتشويه العقول بثقافة الاستسلام والاستلاب... فالفلسطيني - مثلاً - حين فارق أرضه بالرغم منه، ونتيجة لإرادة التوحش الصهيوني لم تكن أرضه لتفارق ذاكرته؛ وكذا هي المقدسات فيها... فهويته جزء حي وحضاري في وعيه النضالي اليومي...

ولعل مثل هذه الرؤية التي نقدمها بين يدي القارئ تكون مفتاحاً للدخول إلى كتابي (المسألة اليهودية) لكارل ماركس، و(المسألة اليهودية) لفيودور ديستوفسكي، وتكون قادرة على تصحيح بعض المفاهيم والقضايا التي علق في الذاكرة التي حاولت الحركة الصهيونية اغتيالها لصالح مشروعها مشروع النظام العالمي الجديد، بوصف الصهيونية تعادل الماسونية.

ونرجو أن تقدم للمتلقي ما نتوخاه من هذا الشأن.

المصادر والمراجع

- 1 - تاريخ سورية لسنة 1840م - د. شارل لوران - تقديم د. مصطفى أحمد الزرقا، ود. حسن ظاظا - بيروت ودمشق - دار العلوم ودار القلم، ط2 - 1999م.
- 2 - التهويد من القدس إلى غزة... إلى، د. حسين جمعة - دار الشرق - دمشق - 2013م.
- 3 - الخطر اليهودي (بروتوكولات حكماء صهيون) - محمد خليفة التونسي - مكتبة دار العروبة - القاهرة - ط3 - د/تا.
- 4 - الصهيونية ونهج الإرهاب - سرغي سيدروف - ترجمة عادل الجبوري - موسكو - دار نشر وكالة نوفوستي واللجنة السوفياتية لمكافحة الصهيونية - 1984 - ط1).
- 5 - فيودور ديستوفسكي والمسألة اليهودية، تعريب موفق الدلمي - دار ابن رشد للطباعة، - توزيع مكتبة النهضة العربية - بيروت - ط1، 1983م.
- 6 - قصة الحضارة - ول ديورانت.

- 7 - الكتاب المقدس (العهد القديم والعهد الجديد) - دار الكتاب المقدس في العالم العربي - بيروت.
- 8 - مجلة الفكر السياسي، (من يهوه إلى شارون)، محمد راتب الحلاق، العدد 16، 2002م.
- 9 - المسألة اليهودية - كارل ماركس - ترجمة محمد عيتاني - مكتبة المعارف - بيروت مطابع دار الكشاف - بيروت - 1975م.
- 10 - من أجل صهيون: التراث اليهودي المسيحي في الثقافة الأمريكية) د. فؤاد شعبان - نشر دار الفكر - دمشق 2002م.
- 11 - اليهودية - د. أحمد شلبي - القاهرة - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - ط1 - 1966م.

المسألة اليهودية

(كارل ماركس – 1844)

النسخة المعتمدة لهذه الترجمة هي طبعة « ألفريد كوست»

باريس 1952

ŒUVRES COMPLÈTES DE KARI MARK.

ŒUVRES PHILOSOPHIQUES

Tome I

A. Costes, Editeur, Paris – 1952 -

ترجمة

محمد عيتاني

المال هو إله إسرائيل المطماع؛ ويعتقد اليهود أنه لا ينبغي معه لأي إله أن يعيش. إن المال يخفض جميع آلهة البشر ويجعلهم سلعاً. السفتجة، هذا هو الإله الحقيقي لليهود.

لقد اتخذت السيادة اليهودية... تعبيراً طبيعياً واضحاً وضوحاً مطلقاً في أميركة الشمالية.

إذن فنحن نتميز في اليهودية عنصراً مناهضاً للمجتمع... وهذا العنصر توصل إلى نقطة الأوج في الزمن الحاضر، وهي نقطة لا يستطيع معها إلا الانحلال.

ما هو الأساس الديني لليهودية؟ إنه الرغبة العلمية، والمنفعة الشخصية. والحق أن العصر الحديث بتحرره من المتاجرة والمال، وبالتالي من اليهودية الواقعية والعملية، سوف يحرر نفسه بنفسه.

كارل ماركس

الأناية اليهودية

يطالب اليهود الألمان بالتححرر، فبأي تحرر يطالبون؟
التحرر بوصفهم مواطنين، التحرر السياسي.
ويحييهم برونو بوير⁽¹⁾: في ألمانيا، ليس ثمة إنسان
متحرر سياسياً. ونحن أنفسنا لسنا أحراراً. فكيف نستطيع
تحريركم؟ وإنكم معشر اليهود، لأنانيون، حين تطالبون
لأنفسكم، بسبب من أنكم يهود، بانعتاق خاص؛ فعليكم
أن تعملوا، بوصفكم ألمانين، على الانعتاق السياسي
لألمانيا، وبوصفكم بشراً، على الانعتاق البشري. والنوع
الخاص لاضطهادكم وعاركم، عليكم أن تحسّوه، ليس
بوصفه شذوذاً عن القياس، وإنما في الأصحّ بوصفه تأكيداً
للقياس.

(1) برونو بوير Bruno Bauer: Die Judenfrage Brunshweig 1843

أم أن اليهود يطالبون بأن يوضعوا على قدم المساواة مع الرعايا المسيحيين؟ فإن كانوا يعترفون بالدولة المسيحية بوصفها قائمة على العدل، فعندئذ يعترفون بنظام الاستبعاد الشامل. فلماذا لا يرضيهم نيرهم الخاص، في حين أن النير العام يرضيهم. وأنى للألماني أن يهتم بتحرر اليهودي، إذا كان اليهودي لا يهتم بتحرر الألماني؟

ليس في الدولة المسيحية إلا الامتيازات. واليهودي يملك في ذاته امتياز كونه يهودياً. وإن له، من حيث هو يهودي، حقوقاً ليست للمسيحيين. فلماذا يطالب بحقوق لا يملكها، حقوق يتمتع بها المسيحيون؟

واليهودي، بمطالبته بالتحرر من الدولة المسيحية، يطلب بأن تتخلى الدولة المسيحية عن وهمها الديني المُسَبِّق، فهل يتخلى، هو اليهودي، عن وهمه الديني المُسَبِّق؟ إذن فهل يحق له أن يطالب آخر بالتنازل عن دينه؟

الدولة المسيحية لا تستطيع، من حيث جوهرها، أن تُحرر اليهودي، ويضيف بوير: ولكن اليهودي لا يستطيع، من حيث جوهره، أن يتحرر. وما بقيت الدولة مسيحية، واليهودي يهودياً، فكلاهما غير كفؤين، أحدهما لمنح التحرر، والآخر لتلقيه.

لا تستطيع الدولة المسيحية، أن تقف إزاء اليهود، غير موقف الدولة المسيحية.. فعليها، استناداً إلى امتيازها، أن تسمح بعزل اليهودي عن سائر الرعايا. ولكن عليها، بعدئذٍ، أن تثقل كاهل هذا اليهودي بالاضطهاد المنيع على الأوساط الأخرى. ويكون ذلك على نحو أقسى كلما تعارض اليهودي دينياً مع الدين السائد. ولكن اليهودي لا يستطيع من جهته، أن يقف من الدولة إلاً موقف اليهودي، يعني موقف الغريب: فهو يعارض القومية الحقيقية بقوميته الوهمية، والقانون الحقيقي، بقانونه الخيالي. إنه يظن أن من حقه الانفصال عن سائر البشرية؛ وهو لا يشارك، مبدئياً، في الحركة التاريخية، إنه يطمح إلى مستقبل ليس بينه وبين المستقبل العام للإنسان، أية سمة مشتركة. وهو يعتبر نفسه بمثابة عضو من الشعب اليهودي ويرى أن الشعب اليهودي هو الشعب المختار. إذن، فبأي حق، أيها اليهود، تطالبون بالتحرّر؟ أسبب دينكم؟ إنه العدو اللدود لدين الدولة. ألأنكم مواطنون؟ ليس ثمة مواطنون في ألمانيا؛ أم لأنكم بشر؟ إنكم لستم بشراً، وكذلك أولئك الذين تستجدون بهم.

الدين والدولة

منح بوير مسألة الانعتاق اليهودي وضعاً جديداً، بعد أن قام بنقد الأوضاع القديمة والحلول القديمة للمسألة. فهو يتساءل: ما هي طبيعة اليهودي المطالب بالتحرّر، وما هي طبيعة الدولة المسيحية التي عليها أن تحرّره؟ وهو يجيب بنقدٍ للديانة اليهودية، وهو يحلل التعارض الديني بين اليهودية والمسيحية، ويفسّر لنا جوهر الدولة المسيحية، وذلك كله بجرأة، ووضوح، وصفاء ذهن، وعمق، وبلغة تتساوى بالدقّة والمتانة والقوّة.

كيف يحلّ بوير - إذن - المسألة اليهودية؟ وما هي النتيجة؟ إن طرح مسألة من المسائل يعني حلّها. إن نقد المسألة اليهودية هو الجواب عن المسألة اليهودية. إليك الخلاصة:

يجب أن نحرر أنفسنا، قبل أن نستطيع تحرير الآخرين:
إن أصلب شكل من أشكال التعارض بين اليهودي
والمسيحي هو التعارض الديني. وكيف يُحلّ التعارض؟ بجعله
مستحيلاً. وكيف يُجعل التعارض الديني مستحيلاً؟ بإلغاء
الدين. ومنذ أن غدا اليهودي والمسيحي لا يرى - في الدين
الخاص بكل منهما - إلا اليهودي والمسيحي، في الدين
الخاص بكل منهما، إلا درجات مختلفة من تطور العقل
البشري، وإلا "جلود أفاع" تتجرد منها الأفعى التي هي
الإنسان، فلن يجدا نفسيهما، من بعد، في تعارض ديني،
وإنما في علاقة نقدية بحثة، علاقة علمية، بشرية. وعندئذ
يؤلف العلم وحدتهما. أما التناقضات العلمية فيحلّها العلم
نفسه.

وينهض في وجه اليهودي، بصورة خاصة، فقدان التحرر
السياسي بصورة عامة، كما تناهضه مسيحية الدولة البيئية.
ولكن للمسألة اليهودية، من وجهة نظر بوير، أهمية عامة،
مستقلة عن الشروط الألمانية الخاصة. إنها مسألة العلاقات
بين الدين والدولة، والتناقض بين الفكرة الدينية المُسبّقة،
والتحرر السياسي. التحرر من الدين، هذا هو الشرط الذي

يُوضَع على حدٍ سواء أمام اليهودي الذي يطالب بتحرّره السياسي، وأمام الدولة، التي عليها أن تُحرّر وتتحرّر هي نفسها.

يقولون، واليهودي نفسه يقول: « حسنًا. ولكن اليهودي لا ينبغي أن يُحرّر لأنه يهودي، وبسبب من أنه يملك مبدأ أخلاقياً متفوقاً، وإنسانياً كونياً؛ والأصح أن اليهودي سوف يتخذ موضعه وراء المواطن، ويكون مواطناً، على رغم أنه يهودي ويريد أن يظل يهودياً، وعلى الرغم من أنه مواطن ويعيش في شروط إنسانية شاملة: إن طبيعته اليهودية والمحدودة تنتصر دائماً، وفي النهاية، على التزاماته الإنسانية والسياسية. غير أن ثمة فكرة خاطئة راسخة وهي أن طبيعته تتخطاها مبادئ عامة. ولكن لو كان الأمر على هذا النحو، فإنها - أي طبيعة اليهودية - تتخطى، على العكس، جميع الأشياء الأخرى». « ولا يستطيع اليهودي، في الحياة السياسية، أن يبقى يهودياً، إلا بمعنى سفسطائي، وحسب المظهر؛ وبالتالي، فإن كان يريد أن يبقى يهودياً لكان المظهر - إذن - هو الجوهري وهو الذي ينتصر، وبتعبير آخر، فحياة اليهودي في الدولة لن تكون إلا مظهراً أو شذوذاً آنياً

عن الجوهر والقاعدة»⁽¹⁾. ولننظر، من جهة أخرى، كيف يحدد بوير مهمة الدولة يقول:

«لقد قدمت لنا فرنسا منذ زمن وجيز⁽²⁾ - فيما يمس المسألة اليهودية - كما تفعل من ناحية أخرى باستمرار في جميع المسائل السياسية الأخرى - قدمت لنا مشهد حياة حرة، ولكنها تخرق حريتها في القانون وتعلنها - إذن مجرد مظهر، على حين أنها من ناحية أخرى، تدحض قانونها الحرّ، بأعمالها» (Jundenfrage, p 64).

«إن الحرية العامة، في فرنسا، لم تُعلن بعد قانوناً، وكذلك فالمسألة اليهودية لم تُحل أيضاً، ذلك لأن الحرية القانونية - يعني حرية جميع المواطنين - هي في الحياة مقيدة، هذه الحياة التي ما تزال تسيطر عليها الامتيازات الدينية وتقطعها، وذلك لأن الحرية القانونية تعكس في القانون هذا الاستعباد للحياة، وترغمه على تكريس التمييز بين المواطنين، الذين هم أحرار من حيث طبيعتهم، إلى مضطهدين ومضطهدين» (Jundenfrage, p 65).

(1) Die Fahigkeit der deutschen juden und Christen, frei Zu warden, p 57.

(2) مجلس النواب - مناقشات 26 كانون الأول 1840.

إذن فمتى تتحل المسألة اليهودية، بالنسبة إلى فرنسا؟
«فاليهودي مثلاً، يكون قد كف فعلاً عن كونه يهودياً،
حين لا يمنعه قانونه من ممارسة واجباته نحو الدولة ونحو
مواطنيه، وحين يحضر يوم السبت جلسات المجلس النيابي
ويشارك فيها. وينبغي على كل حال، إلغاء جميع الامتيازات
الدينية، وذلك يعني أيضاً، إلغاء كل احتكار تناله كنيسة
متميزة؛ فإذا كان ثمة البعض يعتقدون - أو إذا كانت
الأغلبية الساحقة أيضاً - تعتقد بواجبها في تأدية واجبات
دينية، فهذه الممارسة يجب أن تمنح لهم، بمثابة شأن خاص
تماماً. (Judenfrage, p 65).

« لن يبقى ثمة من دين، يوم لا يبقى ثمة دين متميز. جرد
الدين من قوته بوصفه شيئاً متميزاً، فلن يبقى له بعد من
وجود" (66 p, Judenfrage). «لقد رأى السيد مارتان دي
نور، في اقتراحه عدم ذكر يوم الأحد في القانون، اقتراحاً
يعلن أن المسيحية لم يبق لها وجود؛ واستجابة لهذا المبدأ نفسه
- وهذا الحق هو حق مشروع، (بصورة مطلقة) فإن الإعلان
بأن قانون السبت لن يرغم اليهودي، بعد، يعني إعلان أن
وجود اليهودية قد قضى عليه». (71 p, Judenfrage).

إذن فبوير يقتضي أن يتخلى اليهودي عن اليهودية،
والإنسان إجمالاً، عن الدين، لكي يتحرر وطنياً، ومن جهة
أخرى، وهذه نتيجة منطقة، تعتبر الإلغاء السياسي للدين
بمثابة إلغاء لكل دين. إن الدولة التي تفترض الدين مسبقاً،
ليست بعد دولة واقعية حقيقية. «وبديهي أن الفكرة الدينية
تقدم للدولة ضمانات. ولكن لأية دولة؟ لأي نوع من أنواع
الدولة؟» (Jundenfrage, p 97).

بين اليهودية والمسيحية

وهنا نرى أن بوير لا ينظر إلى المسألة اليهودية إلا من جانب واحد. فلم يكن كافياً التساؤل: من ينبغي له أن يُحرَّر، ومَن الذي يجب أن يُحرَّر؟ فعلى النقد أن يطرح على نفسه سؤالاً ثالثاً: بأي نوع من أنواع التحرر يتعلق الأمر؟ وأية شروط تقوم في جوهر التحرر المُقتضى؟ إن نقد التحرر السياسي لم يكن هو نفسه إلا النقد النهائي للمسألة اليهودية وحلها الصحيح في موقعها من "مسألة العصر العامة".

وبسبب من أن بوير لا يرفع المسألة إلى هذا المستوى، يقع في متناقضات. وهو يضع شروطاً ليست قائمة على أساس من جوهر التحرر السياسي. وهو يعالج مسائل لا تدخل في القضية التي يبحثها، ويحل قضايا تدع المسألة التي

يعالجها غير ممسوسة. حين يقول بوير عن خصوم التحرر اليهودي: «إن خطأهم الوحيد هو افتراضهم أن الدولة المسيحية هي وحدها الصحيحة، وعدم إخضاعها للنقد نفسه الذي تُخضع له اليهودية». (المرجع المذكور - ص3). نرى خطأ بوير في هذا الواقع وهو أنه يخضع للنقد «الدولة المسيحية»، وليس «الدولة في ذاتها». وإنه - أي بوير - لا يفحص العلاقة بين التحرر السياسي والتحرر البشري، ويضع - إذن - شروطاً لا يمكن تفسيرها. وهو، بسبب افتقاره إلى الحس النقدي، يخلط بين التحرر السياسي والتحرر البشري الشامل. فإذا سأل بوير اليهود، هل لكم الحق، ووجهة نظركم على ما هي عليه، بالمطالبة بالتحرر السياسي؟ نطرح السؤال المعاكس: هل لوجهة نظر التحرر السياسي الحق بمطالبة اليهودي بإلغاء اليهودية، والإنسان بإلغاء كل دين؟

إن المسألة اليهودية تُطرح بصورة تختلف تبعاً للدولة التي يعيش اليهودي في ظلها. ففي ألمانيا، حيث ليس ثمة دولة سياسية، دولة من حيث هي دولة، نرى أن المسألة اليهودية هي مسألة لاهوتية بحتة. ويجد اليهودي نفسه في تعارض

ديني مع الدولة، التي تعلن المسيحية أساساً لها، فهذه الدولة هي دولة لاهوتية مغرقة في لاهوتيتها. ويكون النقد هنا نقداً للاهوت، نقداً ذا حدّين، يعني نقد اللاهوت اليهودي. وعلى رغم بقائنا هنا في النقد، فإننا لا نخرج من اللاهوت!.

اليهودية والدستور

أمّا في فرنسا، هذه الدولة الدستورية، فالمسألة اليهودية هي مسألة النظام الدستوري، مسألة نقص التحرّر السياسي، ونظراً لأنه يُحتفظ في فرنسا بمظهر دين للدولة، في شكل تافه متناقض، فإنّ وُضِع اليهود يحتفظ، إزاء الدولة، بمظهر تعارض ديني لاهوتي.

ولا تفقد المسألة اليهودية مدلولها اللاهوتي وتصبح مسألة علمانية، إلّا في دول أميركة الشمالية الحرة، أو على الأقل في بعض هذه الدول. ولا تستطيع أن تتجلى علاقات اليهودي، وبصورة عامة علاقات الرجل الديني بالدولة السياسية وبالتالي، علاقات الدين بالدولة، في طابعها الخاص وفي كل صفاتها، إلّا في البلاد التي توجد فيها الدولة مع تطوّرها الكامل. ونقد هذه العلاقة يكف عن أن

يكون نقداً لاهوتياً، منذ أن تكفّ الدولة عن أن تقف من الدين موقفاً لاهوتياً، منذ أن تتخذ وجهة النظر السياسية وتتصرف بوصفها دولة بالفعل. ويصبح النقد عندئذٍ نقد الدولة السياسية. ومن هذه الناحية، حيث تكفّ المسألة عن كونها لاهوتية، يكف نقد بوير عن كونه نقداً.

« فليس ثمة في الولايات المتحدة دين للدولة، ولا دين معلن بوصفه دين الأغلبية، ولا تفوق لدين على آخر. فالدولة مستقلة عن جميع الأديان». (ماري، أو الرق في الولايات المتحدة، إلخ، تأليف ج. دي بومون، باريس 1835، ص 214). بل ثمة في أميركة الشمالية ولايات «لا يفرض فيها الدستور العقائد الدينية وممارسة عبادة من العبادات بمثابة شرط للامتيازات السياسية». (المرجع المذكور - 225) ورغم ذلك «فلا يُعتَقَدُ في الولايات المتحدة أن رجلاً لا دين له يستطيع أن يكون رجلاً شريفاً» (المرجع ذاته - ص 224). ومع ذلك فأميركة الشمالية تظلّ هي البلاد المفضلة للنزعة الدينيّة، كما يجمع على تأكيد ذلك إجماعاً تاماً بومون، وتوكفيل، والانجليزي هاملتون. بيد أن دول أميركية الشمالية لا تخدمنا إلاً بمثابة مثال. والمسألة هي هذه: ما هي

علاقة التحرر السياسي الكامل، بالدين؟ فإذا كنا، في بلاد التحرر السياسي المكتمل، لا نجد الدين وحسب، وإنما «وجوده الجديد القوي»، تكون الحجة قد أقيمت على أن وجود الدين لا يتعارض في شيء مع اكتمال الدولة. ولكن لما كان وجود الدين هو وجود النقص، فإن أصل هذا النقص لا يمكن أن يُبحث عنه إلا في جوهر الدولة نفسه. ونحن ما عدنا نرى العقل في الدين، بل نرى فيه ظاهرة الحدود العلمانية، ولهذا السبب نفسر الضيق الديني للمواطنين الأحرار بضيقهم العلماني. ونحن لا نزعم أبداً أن عليهم إلغاء حدودهم الدينية منذ أن يُلغوا حواجزهم العلمانية. فنحن لا نحول المسائل العلمانية إلى مسائل لاهوتية، بل إننا نحول المسائل اللاهوتية إلى مسائل علمانية. وبعد أن انحلّ التاريخ زمناً طويلاً من في الوهم، سوف نحل نحن الوهم في ضوء التاريخ.

إن مسألة علاقات التحرير السياسي بالدين تصبح بالنسبة إلينا مسألة علاقات التحرير السياسي بالتحرر البشري. ونحن نقدر الضعف الديني للدولة السياسية، بنقد الدولة السياسية، بصرف النظر عن نواحي ضعفها الدينية،

في بنيانها العلماني. ونحن نمسح التناقض بين الدولة ودين معين من الأديان، اليهودية مثلاً، نمحه تعبيراً بشرياً، بإيجاد التناقض بين الدولة والدين وعناصر علمانية معينة، وبتحويل التناقض بين الدولة والدين بصورة عامة، إلى تناقض بين الدولة وأسسها بصورة عامة.

إن التحرر السياسي لليهودي، وللمسيحي، وبتعبير موجز، للإنسان الديني، إنما هو تحرير الدولة من اليهودية ومن المسيحية ومن الدين بصورة عامة. والدولة، في شكلها الخاص، في النمط الخاص بجوهرها، بوصفها دولة، تتحرر من الدين بتحررها من دين الدولة، يعني بعدم اعترافها بأي دين، وإنما بتأكيد ذاتها على نحو محض، وبوصفها دولة فقط. إن التحرر السياسي من الدين، ليس هو التحرر بصورة مطلقة وكنية من الدين، ذلك لأن التحرر السياسي ليس هو النمط المطلق الكلي للتحرر البشري.

التحرر السياسي والتحرر الإنساني

إنَّ حدَّ التحرر السياسي يظهر فوراً في هذا الواقع، وهو أنَّ الدولة تستطيع أن تتحرر من عقبة دون أن يتحرر منها الإنسان، وفي أن الدولة تستطيع أن تكون دولة حرة، دون أن يكون الإنسان فيها حراً. وبوير نفسه يُقرُّ ضمناً بهذا الأمر، بربطه التحرر السياسي بالشرط التالي، إذ يقول: «ثمَّ أنه ينبغي إلغاء كل امتياز ديني، إذن ينبغي كذلك إلغاء الاحتكار الذي تملكه كنيسة متميِّزة؛ وإذا كان ثمة البعض، أو حتى الغالبية الساحقة ما يزالون يعتقدون بواجب ممارسة فروض دينية، فيجب أن يُمنَّحوا حق هذه الممارسة بوصفها أمراً خاصاً تماماً».

فالدولة تستطيع أن تكون قد تحررت من الدين، حتى ولو كانت الغالبية العظمى ما تزال متديّنة، من حيث أنها تكون كذلك بصورة خاصة.

ولكن موقف الدولة، والدولة الحرة خاصة، إزاء الدين ليس إلا موقف الناس، الذين يؤلفون الدولة، إزاء الدين. وبالتالي فإن الإنسان يتحرر بواسطة الدولة، يتحرر بصورة سياسية، من عقبة ما، بارتفاعه فوقها، وهو في تناقض مع نفسه، بصورة مجردة، غير كاملة، جزئية. ومن جهة أخرى، فالإنسان يتحرر، بتحرره سياسياً، وإنما يكون ذلك بواسطة منعطف، ووسيط، وهو في الواقع وسيط ضروري. وأخيراً فالإنسان، حتى حين يعلن نفسه ملحداً، بواسطة الدولة، يعني حين يعلن الدولة دولة ملحدة، فهو يظل دائماً محدوداً من وجهة النظر الدينية، وذلك بالضبط لأنه لا يعترف، بصفته تلك، إلا بواسطة منعطف، ووسيط. إن الدولة هي الوسيط بين الإنسان وحرية، وكما أن المسيح هو الوسيط الذي يُحمّله الإنسان كل ألوهيته وجميع حدوده الدينية، فالدولة هي الوسيط الذي يحمله الإنسان كل إنسانيته، وجميع حدوده البشرية.

إن التفوق السياسي للإنسان من الدين يشارك في جميع سيئات السمو السياسي بصورة عامة. فالدولة، بوصفها كذلك، تلغي الملكية الخاصة مثلاً، ويصدر الإنسان قراراً سياسياً بإلغاء الملكية الخاصة، منذ أن يقرّر أن حقوق

الإنسان في أن يَنْتَخِبَ وَيُنْتَخَبَ لم تُعَدْ مرتبطة بضرائب يدفعها من يمارس تلك الحقوق، كما قُرِّرَ ذلك في عدد كبير من ولايات أميركة الشمالية. ويفسّر هاملتون تفسيراً صحيحاً جداً هذا الحدث، من وجهة النظر السياسية: «لقد انتصرت الجماهير الساحقة على الملاكين وعلى الثروة المالية». وألا تكون الملكية الفردية قد أُلغيت نظرياً، حين يكون ذلك الذي لا يملك شيئاً قد أصبح هو المشتري لذلك الذي يملك؟ إن الضريبة على حقوق الترشيح والانتخاب هي آخر طريقة سياسية من طرائق الاعتراف بالملكية الفردية.

ولكن الإلغاء السياسي للملكية الفردية ليس فقط لا يُلغي الملكية الفردية، وإنما هو يفترضها أيضاً. إن الدولة تلغي على طريقتها، الفوارق الناشئة عن النسب والمرتبة الاجتماعية، والثقافة، والعمل الخاص، برسمها أن النسب، والمرتبة الاجتماعية، والثقافة، والعمل الخاص، هي فوارق غير سياسية، وحين تعلن بصرفها النظر عن هذه الفوارق، بأن كل عضو من أعضاء الشعب يتمتع، على قدم المساواة، بالسيادة الشعبية، وحين تعامل جميع عناصر الحياة الشعبية الحقيقية باتخاذها وجهة نظر الدولة.

ومع ذلك فالدولة تترك الملكية الخاصة، والثقافة والعمل الخاص تعمل على طريقتها، يعني من حيث هي ملكية خاصة، وثقافة، وعمل خاص، وقيامها بتغليب طبيعتها الخاصة. وهي، بكونها بعيدة عن إلغاء هذه الفوارق الواقعية، لا تكون موجودة إلا بوجود هذه الفوارق. أنها تعي كونها دولة سياسية، ولا تغلب كليتها إلا بمعارضة هذه العناصر. إذن فهيغل يحدّد تحديداً صحيحاً بصورة مطلقة، العلاقة بين الدولة السياسية والدين، حين يقول: «لكي تستطيع الدولة أن تُوجَد بمثابة واقع واع وأخلاقي للعقل، فعليها أن تَتَمَيَّز عن شكل السلطة والإيمان. ولكن هذا التميُّز لا يظهر إلا بمقدار ما يتوصّل العنصر الإكليريكي نفسه إلى الفصّل. ولم تكتسب الدولة شمولَ الفكر، كما لم تكتسب مبدأ شكلها، ولم تتوصل إلى منحها الوجود، إلا بهذه الصورة وبارتفاعها فوق الكنائس الخاصة» (Hegel – Rechisphlosophie, Zwite, Ausgabe, p346). هذا صحيح! والدولة لم تتكوّن، بوصفها كليّة، إلا على هذا النحو، وبارتفاعها فوق العناصر الخاصة. إن الدولة السياسية الكاملة هي، تبعاً لجوهرها، الحياة الجنسية للإنسان، بتعارضٍ مع حياته المادية. فجميع

افتراضات هذه الحياة الأنانية تستمر في البقاء في المجتمع المدني خارج الدائرة السياسية، ولكن بمثابة خصائص للمجتمع البورجوازي. وحيث توصلت الدولة إلى ازدهارها الحقيقي، يعيش الإنسان، وليس فقط في الفكر، في الضمير، وإنما في الواقع، في الحياة، يعيش حياة مزدوجة سماوية وأرضية، حياته في المُتحد السياسي حيث يعتبر نفسه بمثابة كائن عام، ووجوده في المجتمع المدني، حيث يعمل بوصفه مجرد رجل من العامة، ويرى في سائر الناس مُجرّد وسائل، وينحط هو نفسه إلى دور مجرد وسيلة، ويصبح لعبة للقوى الغريبة. إن الدولة السياسية، هي إزاء المجتمع المدني، على مثل روحانية السماء بالنسبة إلى الأرض، وهي تكون حياله في التعارض نفسه، وتتنصر الانتصار نفسه الذي ينتصر الدين فيه على العالم الدنيوي؛ فهي مرغمة على الاعتراف به، وإعادة إنشائه، وإفساح المجال لكي تخضع هي نفسها له. إن الإنسان، في واقعه الأكثر مباشرة، في المجتمع المدني، هو كائن دنيوي، فهناك، حيث هو نفسه يعتبر نفسه، وحيث يعتبره الآخرون بمثابة فرد واقعي، يكون ظاهرة خاطئة.

وفي الدولة، على العكس، حيث تكون للإنسان قيمة بوصفه كائناً بشرياً، فهو عضو خيالي من سيادة خيالية، مُجَرَّد من حياته الواقعية والفردية مليء بكليّة غير واقعيّة.

إن المنازعة التي يجدها الإنسان، من حيث هو يمارس ديناً خاصاً، مع صفته مواطناً، ومع الناس الآخرين من حيث هم أعضاء في المُتَّحد، تعود بأسبابها إلى الانقسام المدني بين الدولة السياسية والمجتمع المدني. وبالنسبة إلى الإنسان المنظور إليه بمثابة إنسان بورجوازي «ليست الحياة في الدولة إلا مظهراً أو شذوذاً عن الجوهر والقاعدة».

والحق أن البورجوازي، تماماً مثل اليهودي، لا يبقى في الحياة السياسية إلا بواسطة السفسطة والمغالطة، تماماً مثلما لا يبقى المواطن فيها إلا بسفسطة يهودية أو بورجوازية. ولكن هذه السفسطة ليست شخّصيّة. إنها سفسطة الدولة السياسية نفسها. إن الفرق بين الإنسان الديني والمواطن إنّما هو الفرق بين التاجر والمواطن، بين المياوم والمواطن، بين الملاك العقاري والمواطن، بين الفرد الحي والمواطن. إن التناقض الذي يقوم به الإنسان الديني والإنسان السياسي، هو التناقض نفسه الذي يقوم بين البورجوازي والمواطن،

والذي يقوم بين عضو المجتمع البورجوازي وجلد الأسد السياسي الذي يلبسه.

هذا التناقض العلماني، الذي تنحصر المسألة اليهودية فيه آخر المطاف، يعني علاقة الدولة السياسية بافتراضاتها، سواء أكانت هذه الافتراضات عناصر مادية كالملكية الخاصة، أو عناصر عقلية، كالثقافة والدين، هذا التناقض بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، هذا الانشقاق بين الدولة السياسية والمجتمع البورجوازي، أقول: هذه التناقضات الدنيوية يتركها «باور» قائمة، على حين أنه يهاجم صيغتها الدينية. «إن أساس المجتمع البورجوازي، على وجه التدقيق، يعني الحاجة التي تضمن للمجتمع البورجوازي وجوده وتؤمن له ضرورته، هذا الأساس هو الذي يُعرض وجود المجتمع البورجوازي لأخطار متواصلة، ويُذكي فيه عنصراً غير موثوق، وينتج هذا الخليط المتواصل والمتغير دوماً، هذا الخليط من الفقر والغنى، والشقاء والازدهار وبكلمة واحدة: التغيُّر. (ص 8).

ونستطيع أن نقارن مجموع الفصل «المجتمع البورجوازي» (ص 8 - 9)، المبني وفقاً للمبادئ الأساسية

لفلسفة الحق عند هيجل. فالمجتمع البورجوازي، المعارض بالدولة السياسية، يُعترف به ضرورياً، لأن الدولة السياسية يُعترف بها ضرورية.

إن التحرر السياسي يشكّل في الخلاصة، تقدماً عظيماً. إنه، والحق يُقال، ليس آخر شكل للتحرر البشري، ولكنه آخر شكل للتحرر البشري في أطر النظام الاجتماعي الحالي؛ ولنتفاهم جيداً: نحن نتحدث هنا عن التحرر الواقعي، عن التحرر العملي.

يتحرر الإنسان سياسياً من الدين، بنبذه من الحق العام إلى الحق الخاص، فالدين لا يبقى هو روح الدولة حيث يعمل الإنسان. وإن كان يعمل بصورة خاصة ومحدودة وفي دائرة خاصة، بمثابة كائن جنسي، وبلاشتراك مع أناس آخرين؛ لقد أصبح الدين روح المجتمع البورجوازي في دائرة الأنانية، وروح حرب الجميع ضد الجميع: إنه لم يبق جوهر الجماعة، وإنما جوهر التمييز. لقد أصبح الدين ما كان في الأصل: إنه يعبر عن أن الإنسان هو مفصول عن متحده، عن ذاته، وعن الناس الآخرين. إنه لم يعد إلا التأكيد المجرد للسخافة الخاصة، والهوى الشخصي، والاعتباطية؛ فالتجزؤ

اللامتناهي للدين، في أميركة الشمالية مثلاً، يمنحه الشكل الخارجي لقضية خاصة على وجه الدقة، لقد وُضِعَتْ في عداد المنافع الخاصة وتُبدتْ من المُتَّحِد المنظور إليه بوصفه مُتَّحِداً. ولكن يجب أن لا يتطرق إلينا الوهم في موضوع حدّ التحرّر السياسي. إن انشقاق الإنسان إلى إنسان عام وإنسان خاص، وانتقال الدين، الذي ينتقل من الدولة إلى المجتمع البورجوازي، هذا كله ليس درجة، وإنما هما اكتمال التحرر السياسي الذي لا يلغي - إذن -، ولا يحاول أن يلغي التدين الواقعي عند الإنسان.

إن تفكّك الإنسان إلى يهودي ومواطن، إلى بروتستانتية ومواطن، إلى رجل ديني ومواطن، هذا التفكّك ليس افتراءً على النظام السياسي ولا محاولة للتملص من التحرّر السياسي؛ فذلك هو التحرّر السياسي نفسه، والطريقة السياسية للتحرّر من الدين؛ وبديهي أن الدولة تستطيع ويجب عليها، (في عهدٍ تؤكد فيها الدولة السياسية بوصفها كذلك، ولادة عنيفة من المجتمع البورجوازي، وحيث الانعتاق الشخصي البشري يحاول أن يتم في شكل انعتاق شخصي سياسي)، أن تمضي إلى حدّ إلغاء الدين، إلى

محقه، وإنما فقط كما تستطيع أن تتوصل إلى إلغاء الملكية الخاصة، إلى الحد الأعلى، فتصل إلى المصادرة، إلى الضريبة التصاعدية، إلى إلغاء الحياة، إلى المقصلة. وفي اللحظات التي تعي فيها الدولة ذاتها بصورة خاصة، تحاول الحياة السياسية خنق شروطها الأولية، المجتمع البورجوازي وعناصره، لكي تنتصب حياةً جنسية حقيقية ومُطلَقة، للإنسان. ولكنها لا تستطيع بلوغ هذه الغاية، إلا بمناقضتها العنيفة لشروط وجودها نفسها، وإعلانها الثورة، في حالة دائمة؛ وهكذا فالمأساة السياسية تنتهي بترميم الدين، والملكية الخاصة، وجميع عناصر المجتمع البورجوازي، تماماً كما تنتهي الحرب بالسلم.

الدولة الدينية والدولة الديمقراطية

أضف إلى ذلك أن الدولة المسيحية الكاملة ليست هي الدولة المسيحية المزعومة، التي تعترف بالمسيحية أساساً لها وتعترف بها ديناً للدولة، وتتخذ - إذن - موقفاً متميزاً حيال الأديان الأخرى. بل هي على الأصح الدولة الملحدة، الدولة الديمقراطية، الدولة التي تضع الدين بين سائر عناصر المجتمع البورجوازي. والدولة، التي ما تزال، بعد، لاهوتية، وتجاهر بقانون الإيمان المسيحي، والتي لما تجرؤ على إعلان نفسها دولة، ولم تنجح في التعبير عن الأساس البشري في شكل دنيوي وإنساني في حقيقته بوصفه دولة، هذا الأساس الذي نعتبر أن المسيحية هي التعبير التصعيدي عنه. إن الدولة المسيحية المزعومة هي، بكل بساطة غير موجودة. والواقع أن ليست المسيحية من حيث هي دين وإنما هو الأساس الإنساني للدين المسيحي الذي يستطيع أن يحقق في إبداعات إنسانية حقة.

إن الدولة المسمّاة دولة مسيحية هي النفي المسيحي للدولة ولكنها ليست إطلاقاً التحقيق السياسي للمسيحية. إن الدولة التي ما تزال تمارس المسيحية في شكل دين، لا تمارسها، بعد، في شكل دولة، ذلك لأنها ما تزال تقف من الدين موقفاً دينياً. وبتعابير أخرى نقول: إن دولة كهذه ليست التحقيق الحقيقي للأساس الإنساني للدين، ذلك لأنها ما تزال تتعلق بالواقع، بالشكل الخيالي لهذه النواة البشرية. إن الدولة المسمّاة دولة مسيحية هي الدولة غير الكاملة، والدين المسيحي هو في نظرها المكمل لنقصها والمكرس له. فالدين يصبح - إذن - بالنسبة إليها، وسيلة ضرورية؛ وهي دولة النفاق. وثمة فرق عظيم بين هذين الواقعيين: فإما أن تحسب الدولة الكاملة للدين، بسبب النقيصة الملزمة لجوهر الدولة العام، في عداد شروطها؛ وإما أن تنادي الدولة الكاملة، بسبب من النقيصة الملزمة لوجودها الخاص، يعني من حيث هي دولة ناقصة، تنادي بالدين أساساً لها. وفي الحالة الأخيرة، يتحوّل الدين إلى سياسة ناقصة. وفي الحالة الأولى، يظهر في الدين نقص السياسة الكاملة. إن الدولة المسمّاة دولة مسيحية تحتاج إلى الدين المسيحي لتكتمل

كدولة، والدولة الديمقراطية، الدولة الحقيقية، ليست في حاجة إلى الدين لاكتمالها السياسي، بل هي تستطيع على العكس، أن تضرب صفحاً عن الدين، ذلك لأن الأساس الإنساني للدين متحقق فيها بصورة دنيوية؛ إن الدولة المسماة دولة مسيحية تقف - على العكس - موقفاً سياسياً إزاء الدين، وموقفاً دينياً إزاء السياسة. فإذا كانت تحط من الأشكال السياسية في الظاهر، فإنها تحط كذلك من شأن الدين، من ناحية الشكل.

ولكي يفهم القارئ هذا التعارض فهماً أفضل، سوف نفحص البناء الذي يُقدّمه لنا "بوير" عن الدولة المسيحية، وهو بناء يُعدّ نتيجة لدراسته للدولة الجرمانية - المسيحية. يقول بوير: «لقد جرى التذكير، منذ زمن قريب جداً، في مناسبات عديدة، ابتغاء التذليل على استحالة وجود الدولة المسيحية أو عدم وجودها، بهذه الأقوال من الإنجيل التي لا تتلاءم معها الدولة، بل لا تستطيع أن تتلاءم معها إلا إذا كانت تريد أن تُنحلّ ذاتها انحلالاً كاملاً». «ولكن الجواب النهائي أقلّ. فبماذا تطالب هذه الأقوال الإنجيلية؟ بالذهن الخارق، والخضوع لسلطة الوحي، وإبعاد الدولة،

والغاء الشروط الدنيوية. بيد أن هذا كله ، تطالب به الدولة المسيحية وتحققه. لقد تمثّلت روح الإنجيل ، وإذا كانت لا تعبر عن ذلك بالحروف نفسها التي يستخدمها الإنجيل للتعبير، فهذا ناتج بكل بساطة عن كون الدولة تعبر عن هذه الروح بأشكال سياسية ، يعني بأشكال مستعارة حقاً من النظام السياسي لهذا العالم ، ولكنها تصبح ، في الانبعاث الديني الذي تُرغم على الخضوع له ، محصورة في مُجرّد مظاهر يُبتعد عن الدولة ، ويُستخدَم هذا الابتعاد لتحقيق أشكال الدولة ، الأشكال السياسية (ص55).

ويواصل بوير بعد ذلك عرضه: «إن شعب الدولة المسيحية لم يُعدّ شعباً: إنه لم تبق له إرادة خاصة به؛ فإن له وجوده الحقيقي في الرئيس الذي يخضع له؛ ولكن هذا الرئيس ، من جهته ، هو من حيث أصله ، وطبيعته ، غريب بما أنه فُرض على الشعب من قِبَل الله من دون أن يكون للشعب بذاته أدنى رأي في الموضوع. فقوانين هذا الشعب ليست من صنعه الخاص ، وإنما هي كلمات وحي موضوعية؛ ويحتاج رئيسها ، في علاقاته مع الشعب الحقيقي ، مع الجماهير ، إلى وسطاء مُتميّزين؛ وهذه الكتلة

الجماهيرية تتفكك هي نفسها إلى طائفة من الدوائر المتمايزة تكوّنُها وتُحدِّدها المصادفة، وهي دوائر تختلف من حيث مصالحها وأهوائها الخاصة، وأحكامها المسبقة الخاصة، والتي تبيح لنفسها، بدلاً من الامتياز، الانفصال بعضها عن بعض، الخ» (ص 56). ولكن بوير يقول هو نفسه: « وإذا توجب على السياسة أن لا تكون غير الدين، فعليها أن تكون سياسة، تماماً كما أن تنظيف القدرور، إذا كان يُعتَبَر عملاً دينياً، فيجب أن لا ينظر إليه بمثابة شأن بيتي» (ص 108). بيد أن الدين في الدولة الجرمانية المسيحية، هو « شأن اقتصادي » تماماً كما يكون « الشأن الاقتصادي» ديناً. إن سلطة الدين في الدولة الجرمانية المسيحية، هي دين السُلطة.

إن فصل «روح الإنجيل» عن «حرفه» يُشكّل عملاً لا دينياً. إن الدولة التي تُنطق الإنجيل بحروف السياسة، بحروف غير حروف الروح القدس، ترتكب خرقاً للقدسيّات، إن لم يكن في نظر الناس، فعلى الأقل من وجهة نظرتها الدينية هو نفسه، والدولة التي تعلن الإنجيل دستوراً لها، والمسيحية ناموساً أسمى، يجب أن نعارضها

بأقوال الكتاب المقدس. ذلك لأن الكتاب المقدس مقدس حتى أقواله. إن هذه الدولة، تماماً مثل «القمامات البشرية» التي هي مشيدة عليها، تتضوي في تناقض أليم لا يمكن حله، من وجهة نظر الضمير الديني حين يحال إلى كلمات الإنجيل هذه التي لا تتلاءم الدولة معها بل لا تستطيع أن تتلاءم إلا إذا أرادت أن تتحلل انحلالاً كاملاً؛ ولماذا لا تريد أن تتحلل انحلالاً كاملاً؟ إن الدولة المسيحية الرسمية هي أمام ضميرها الخاص، «صيرورة»، يستحيل تحقيقها؛ وهي لا تستطيع أن تتحقق من حقيقة وجودها إلا بكذبها على نفسها؛ لذلك تبقى في نظر نفسها موضعاً للشك، ومسألة معضلة، وغير موثوقة. إذن فالنقد يكون محقاً بصورة مطلقة حين يرغم الدولة المرتكزة على الكتاب المقدس، على تشويش ضميرها تشويشاً تاماً، على نحو أنه لا يعرف هو نفسه إن كان وهماً أم واقعاً، أن عار غاياتها الدنيوية، التي يخدم الدين بمثابة ستار لها، تدخل في منازعة لا تتحلل مع شرف ضميرها الديني، الذي يبدو الدين في نظره غاية العالم. هذه الدولة لا تستطيع أن تنجو من أحزانها الباطنية إلا إذا أصبحت عنصراً معاوناً للكنيسة الكاثوليكية.

وإزاء هذه الكنيسة التي تعلن أن السلطة الدنيوية خاضعة لها خضوعاً تاماً، تكون الدولة عاجزة، وكذلك الدولة العلمانية التي تدّعي كونها سيادة الروح الديني.

وما له قيمة في الدولة المسماة دولة دينية، ليس هو الإنسان، وإنما هو التخلي عن الجوهر الإنساني. والإنسان الوحيد الذي يُحسَب له حساب، أي الملك، يختلف نوعياً عن الناس الآخرين وهو - من جهة أخرى - كائن ما يزال دينياً، وهو مرتبط مباشرة بالسماء وباللّه. والعلاقات القائمة هنا ما تزال علاقات مؤسسة على الإيمان. فالروح الديني لم يصبح بعد دنيوياً في الواقع.

ولكن الروح الديني لا يستطيع أن يصبح علمانياً في الواقع؛ وأي شيء هو في الواقع إن لم يكن الشكل الذي ليس دنيوياً إطلاقاً، من تطور الذهن البشري؟ إن الروح الديني لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت درجة تطور الذهن البشري، الذي هو التعبير عنها، تظهر وتتجسد في شكلها الدنيوي. وهذا ما يحدث في الدولة الديمقراطية. وما يكون أساس هذه الدولة، ليس هو المسيحية، وإنما الأساس الإنساني للمسيحية. ويظل الدين هو الضمير المثالي، لا

الدينيوي لأعضائه، ذلك لأنه الشكل المثالي لدرجة تطوّر بشرية تتحقق فيه.

وأعضاء الدولة السياسيّة هم دينييون، بثنائيّة الحياة الفردية والحياة الاجتماعية، حياة المجتمع البورجوازي والحياة السياسية. وهم دينييون، بمعنى أن الإنسان يعتبر الحياة السياسية، القائمة فيما وراء فرديته الخاصة، بمثابة حياته الحقيقية. وهم دينييون، بمعنى أن الدين هو هنا روح المجتمع البورجوازي، والتعبير عما يفصل الإنسان عن الإنسان، ويباعد بينهما. إن الديمقراطية السياسية هي مسيحية، بمعنى أن الإنسان، ليس فقط الإنسان الواحد، ولكن كل إنسان، هو فيها كائن مسيطر، كائن أسمى، ولكنه الإنسان غير المثقف وغير الاجتماعي، الإنسان في وجوده الحادّثي، كما هو، الإنسان كما أُفْسِدَ بفعل جميع نواحي التنظيم في مجتمعا، وفقد ذاته، وتخلّى عن جوهره، ووضِع تحت سلطة شروط وعناصر غير بشرية، وبكلمة واحدة، الإنسان الذي ليس بعد كائناً بشرياً حقيقياً. إن الابتداع الخيالي، الحلم، مُسَلِّمة المسيحية، هو سيادة الإنسان، ولكن سيادة الإنسان من حيث هو كائن مختلف

اختلافاً مطلقاً عن الإنسان الواقعي؛ هذا كله يصبح، في الديمقراطية مبدأً دنيوياً، بعد أن كان واقعاً ملموساً، حاضراً.

إن الضمير الديني واللاهوتي يظهر لذاته، في الديمقراطية الكاملة، أكثر دينية وأكثر لاهوتية بمقدار ما هو، في الظاهر دون مدلول سياسي، ودون أغراض دنيوية، وبمقدار ما هو شأن من شؤون القلب، عدو الدنيا، والتعبير عن طبيعة العقل المحدود، ونتاج الاعتباطية والهوى، وحياة حقيقية في الماوراء. وتتوصل المسيحية هنا إلى التعبير العملي عن مدلولها الديني الشامل، ذلك لأن أكبر مفاهيم العالم اختلافاً تجيء لكي تتجمع في صيغة المسيحية، وخصوصاً لأن المسيحية لا تقتضي ممارسة هذا الدين بالذات، وإنما تقتضي أن يكون للإنسان دين، أي دين (انظر بومون). إن الضمير الديني يتلذذ بغنى التناقض الديني والتنوع الديني.

طريق التحرر الجذري من اليهودية

لقد بيّنا - إذن - أن الإنسان عند تحرّره من الدين يُبقي على الدين، وإن كان هذا لم يبقَ ديناً متميزاً. إن التناقض الذي يجد تابع أحد الأديان نفسه فيه، التناقض إزاء صفته مواطناً، ليس إلا جزءاً من التناقض الشامل بين الدولة السياسية والمجتمع البورجوازي. إن اكتمال الدولة المسيحية إنما هو الدولة التي تعرّف نفسها بمثابة دولة، وتضرب صفحاً عن دين أتباعها. إن تحرّر الدولة من الدين ليس هو تحرر الإنسان الواقعي من الدين.

ونحن لا نقول - إذن - مع بوير لليهود: إنكم لن تستطيعوا الانعتاق سياسياً، دون أن تتحرّروا من اليهودية تحرراً جذرياً. بل نقول لهم: إنما بسبب أنكم لا تستطيعون أن تتحرّروا سياسياً دون أن تنفصلوا انفصلاً كاملاً مطلقاً

عن اليهودية ، يكون التحرر السياسي نفسه ليس هو التحرر
الإنساني. فإن كنتم تريدون أن تتحرروا سياسياً ، دون أن
تحرروا أنفسكم إنسانياً ، فإن النقص والتناقض ليس
فيكم وحدكم ، وإنما أيضاً في جوهر مقول التحرر
السياسي. فإن كنتم مُشَبَّعين بهذه المقولة ، فإنكم
تشاركون في الوهم العام. فإذا كانت الدولة الانجيلية
تتصرف كدولة مسيحية إزاء اليهود على رغم كونها دولة ،
فإن اليهودي يكون عاملاً في السياسة إذا كان يطالب ،
على رغم كونه يهودياً بحقوق المواطن.

ولكن منذ أن يستطيع الإنسان ، على الرغم من كونه
يهودياً ، أن يتحرر سياسياً ، وينال حقوقاً وطنية ، هل يستطيع
المطالبة بما يسمى حقوق الإنسان؟ يجب بوير عن هذا
بالنفي. "فالأمر يتعلق بمعرفة ما إذا كان اليهودي في ذاته ،
يعني اليهودي الذي يُقرّ بأنه مرغم بسبب جوهره الحقيقي
على أن يعيش أبداً منفصلاً عن الآخرين ، صالحاً لتلقي
حقوق الإنسان العامة ومنحها لسواه".

* * *

"إن فكرة حقوق الإنسان لم تُكشَف، بالنسبة إلى العالم المسيحي إلا في القرن الماضي. إنها ليست غريزية في الإنسان. وعلى العكس، فهي لا تُكتسب إلا في أثناء النضال ضد التقاليد التاريخية التي نشأ عليها الإنسان حتى اليوم. فحقوق الإنسان ليست - إذن - هبة من الطبيعة، ولا نعمة من التاريخ الغابر، وإنما هي ثمن النضال ضد مصادفات النَّسَبِ وضد الامتيازات، التي نقلها التاريخ حتى الآن من جيل إلى جيل. إنها نتائج الثقافة. وإنما يستطيع أن يمتلكها ذلك الذي استحقها واكتسبها وحسب".

"وهل يستطيع اليهودي أن يمتلكها حقاً؟ إنه ما بقي يهودياً، فالجوهر المحدود الذي يجعل منه يهودياً، سوف يتغلب بالضرورة على الجوهر الإنساني الذي كان ينبغي أن يربطه بوصفه إنساناً بسائر الناس. وهو يعزله عمَّنْ ليس يهودياً. وهو يعلن بهذا الانفصال، أن الجوهر الخاص الذي يجعل منه يهودياً هو جوهره الحقيقي الأسمى الذي ينبغي أن يمحي أمامه جوهر الإنسان".

"وكذلك المسيحي، بوصفه كذلك، لا يستطيع أن يمنح حقوقاً للإنسان." (ص 19 - 20).

يرى بوير أن على الإنسان التضحية بـ «مبدأ الإيمان» لكي يستطيع أن يتلقى الحقوق العامة للإنسان. فلنفحص لحظة، ما يُسمى حقوق الإنسان، ولنفحص حقوق الإنسان في شكلها الحقيقي، في الشكل الذي نجدها عليه عند مبتكريها، عند الأميركيين الشماليين، والفرنسيين!..

فحقوق الإنسان هذه هي، في شطر منها، حقوق سياسية، حقوق لا يمكن ممارستها إلا إذا كان الإنسان عضواً في مُتَّحِد. المشاركة في الحياة السياسية العامة، في حياة الدولة، هذا هو مضمونها. فهي تدرج في مقولة الحرية السياسية، في مقولة الحقوق الدينية التي كما رأينا، لا تفترض أبداً الإلغاء الوضعي المحتوم للدين، ولا لليهودية. وبالتالي، يبقى علينا فحص القسم الآخر، يعني حقوق الإنسان من حيث اختلافها عن حقوق المواطن.

«لا ينبغي أن يُضطَّهَد أي إنسان بسبب آرائه، حتى ولو كانت دينية.» (إعلان حقوق الإنسان والمواطن، 1791، الباب العاشر). وفي الباب الأول من دستور 1791 ضُمَّنت «حرية كل إنسان في ممارسة العبادة الدينية الحريص عليها» وذلك بوصف هذه الحرية حقاً من حقوق الإنسان.

إن إعلان حقوق الإنسان عام 1793، يُعدُّ من بين حقوق الإنسان، المادة السابعة، «حرية ممارسة العبادات». بل ثمة ما هو أكثر من ذلك، فقد قيل في موضوع حق التعبير عن الأفكار والآراء؛ وحق الاجتماع، وممارسة العبادة: «إن ضرورة تعداد هذه الحقوق تفترض إما وجود الاستبداد، وإما وجود ذكراه القريبة». (انظر دستور 1795، الباب الثاني عشر، المادة 354).

«لقد تلقى جميع الناس من الطبيعة حقاً غير قابلٍ للإلغاء، في عبادة الله الكلي القدرة، حسبما توحى إليهم ضمائرهم، ولا يمكن أن يرغب أحد، قانوناً، على أتباع أي مذهب ديني أو أي كهنود ديني، أو أن يرغب على إقامتها أو اعتناقهما ضد رغبته، وليس ثمة أية سلطة بشرية، إطلاقاً، تستطيع، في أية حال من الأحوال، أن تتدخل في مسائل الضمير، وتراقب قوى الروح». (دستور البنسلفانيا - الباب التاسع - المادة الثالثة).

«وثمة في عداد الحقوق الطبيعية، حقوق لا يمكن التخلي عنها، من حيث طبيعتها، ذلك لأنه ليس ثمة شيء يستطيع أن يكون معادلاً لها. ومن بينها حقوق الضمير».

(دستور نيوهامشير - المادتان الخامسة والسادسة) (بومون - ص213 - 214).

إن استحالة التوفيق بين الدين وحقوق الإنسان نجد منها أثراً ضئيلاً جداً في مفهوم حقوق الإنسان، حتى إن حق الإنسان في أن يكون متديناً وأن يكون ذلك وفق هواه، وأن يمارس فروض دينه الخاص، محسوبة بصراحة من عداد حقوق الإنسان. فامتياز الإيمان هو حق عام من حقوق الإنسان..

ويجري التمييز بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن. من هو هذا الإنسان المتميز عن المواطن؟ إنه ليس إلا عضو المجتمع البورجوازي، ولماذا يُسمَّى عضو المجتمع البورجوازي «إنساناً»، إنساناً وحسب، ولماذا تسمى حقوقه حقوق الإنسان؟ بماذا يُفسر هذا الواقع. بالعلاقة بين الدولة السياسية والمجتمع البورجوازي، بجوهر التحرر السياسي.

ولنلاحظ، بادئ بدء، واقع أن حقوق الإنسان المتميزة عن حقوق المواطن، ليست إلا حقوق عضو المجتمع البورجوازي، يعني الإنسان الأناني، الإنسان المفصول عن الإنسان وعن المتحد. وعبثاً ينادي أكثر الدساتير جذرية،

دستور سنة 1793: «المادة الثانية - إن هذه الحقوق (الحقوق الطبيعية، والتي لا يمكن فسحها) هي: المساواة، الحرية، الأمن، الملكية».

وفيم تقوم الحرية؟ «المادة 6 - الحرية هي القدرة التي يملكها الإنسان، القدرة على أن يفعل كل ما لا يضرُ بحقوق الآخرين». أو أيضاً، حسب وثيقة إعلان حقوق الإنسان الصادرة سنة 1791 «تقوم الحرية في استطاعة الإنسان أن يفعل كل ما لا يضرُ بالآخرين».

الحرية هي - إذن - الحق في القيام بكل ما يضرُ الآخرين. والحدود التي يستطيع كل إنسان أن يتحرك فيها دون أن يضرَ الآخرين، مُحدَّدة بالقانون، كما أن الحد بين حَقْلَيْن يُعيّنه وتُد. ويتعلق الأمر بحرية الإنسان المنظور إليه كجوهر فردٍ منعزل، منطو على ذاته. ولماذا لا يكون اليهودي، حسب رأي بوير، قابلاً لتلقي حقوق الإنسان؟ «إنه ما بقي يهودياً، فالجوهر المحدود الذي يجعل منه يهودياً سوف يتغلب حتماً على الجوهر الإنساني الذي كان ينبغي له أن يحقق الارتباط، بوصفه إنساناً بينه وبين سائر الناس». ولكن حق الإنسان، أي الحرية، لا يرتكز على علاقات

الإنسان بالإنسان، وإنما في الأصح على انفصال الإنسان عن الإنسان. إنه الحق في هذا الانفصال، حق الفرد المحدود بذاته.

إن التطبيق العملي لحق الحرية إنما هو حق الملكية الفردية. ولكن فيم يقوم هذا الحق الأخير؟
«حق الملكية إنما هو حق كل مواطن في التمتع والتصرف وفق مشيئته بأمواله ومداخله وبثمرة عمله وصناعته». (دستور 1793 - المادة السادسة عشرة).

فحق الملكية هو - إذن - حق الإنسان في التمتع بثروته والتصرف بها وفق مشيئة، دون الاهتمام بسائر الناس، وبصورة مستقلة عن المجتمع؛ إنه الحق في الأنانية، وهذه الحرية الفردية، مع تطبيقها، هي التي تؤلف أساس المجتمع البورجوازي. وهي تبين لكل إنسان في الإنسان الآخر، ليس تحقيق حريته وإنما تقييدها على الأصح. إنها تنادي بادئ بدء بحق الإنسان في «التمتع والتصرف وفق مشيئته بأمواله ومداخله وبثمرة عمله وصناعته».

وتبقى سائر حقوق الإنسان، المساواة والأمن.

ليس لكلمة مساواة هنا مدلول سياسي. إنها ليست إلا المساواة في الحرية المُعرَّفة في سطور سابقة: إن كل إنسان معتبر في آن واحد بمثابة ذرة مرتكزة على ذاتها. إن دستور 1795 يعين مدلول هذه المساواة «المادة الخامسة. إن المساواة تقوم في أن القانون واحد بالنسبة إلى الجميع، سواء حين يحمي أو حين يعاقب».

والأمن؟ يقول دستور 1793 «المادة الثامنة. يقوم الأمن في الحماية التي يمنحها المجتمع لكل من أعضائه لحفظ حياته وحقوقه ومُلُكيَّاته».

إن الأمن هو أسمى مبدأ اجتماعي للمجتمع البورجوازي هو مفهوم الشرطة: إن المجتمع بأسره ليس موجوداً إلا لكي يضمن لكل من أعضائه حفظ حياته وحقوقه ومملكيَّاته. وإنما بهذا المعنى يُسمَّى هيغل المجتمع البورجوازي «دولة الحاجة والعقل».

إن مفهوم الأمن لا يكفي، بعد، لكي يَسْمُو المجتمع البورجوازي فوق أنانيته. فالأمن هو، بتعبير أصح، ضمان لأنانيته.

فليس ثمة - إذن - أي حق من حقوق الإنسان يتخطى الإنسان الأناني، الإنسان كما هو، عضو المجتمع البورجوازي، يعني فرداً مفصلاً عن المتحد، ومنطوياً على ذاته، ومنشغلاً فقط بمصلحته الشخصية، ومستجيباً لحكمه الفردي الخاص. فالإنسان ليس منظوراً إليه، في هذه الحقوق، بمثابة كائن بشري اجتماعي، بل على العكس تماماً، فإن الحياة البشرية نفسها، أي المجتمع، تظهر بمثابة إطار خارجي عن الفرد، بمثابة تحديد حرته الأولية. والرابطة الوحيدة التي توحد بينهما، إنما هي الضرورة الطبيعية، حاجة المصلحة الخاصة، يعني ضرورة الاحتفاظ بمليكيته وشخصيتها الأنانيين.

وقد أصبح من الصعب تفسير كيف أن شعباً من الشعوب، تماماً عند أخذه بالتحريّر، وإسقاط جميع الحواجز بين مختلف أعضاء الشعب، وتأسيس متحد سياسي، ينادي بأبهة (1791) بحق الإنسان الأناني، المفصول عن مثيله وعن المتحد، بل ويعود إلى هذه المناداة في وقت ليس لإنقاذ الوطن غير الإخلاص الأعظم بطولة، ويكون - إذن - مطلوباً بصورة ملحة، في لحظة كانت فيها تضحية جميع منافع المجتمع

البورجوازي مطروحة على بساط البحث، وحيث الأنانية يجب أن يعاقب عليها كجريمة (1793). وتصبح المسألة أكثر غموضاً وإبهاماً حين نلاحظ أن التحرر السياسي يجعل من المتحد السياسي، من المتحد المدني، مجرد وسيلة عليها أن تخدم لحفظ حقوق الإنسان هذه المزعومة، وأن المواطن يُنادى به - إذن - خادماً «للإنسان» الأناني، وأن الدائرة التي يعمل فيها الإنسان بصفته كائناً جزئياً، وأخيراً أن الإنسان من حيث هو بورجوازي، وليس الإنسان من حيث هو مواطن، هو المعتبر بمثابة إنسان حقيقي صحيح.

«إن غاية كل تجمع سياسي هو الحفاظ على حقوق الإنسان الطبيعية التي لا يمكن إلغاؤها..» (إعلان حقوق الإنسان، 1791 - المادة الثانية). «تقام الحكومة لتضمن للإنسان التمتع بحقوقه الطبيعية التي لا يمكن إبطالها» (إعلان - 1793 - المادة الأولى). إذن فالحياة السياسية، حتى في عهود حماستها التي ما تزال فتية، والتي تدفعها قوة الظروف إلى حدّها الأقصى، تعلن أنها ليست إلا مجرد وسيلة، وأن غايتها هي حياة المجتمع البورجوازي. وصحيح أن نشاطها العملي الثوري متناقض تناقضاً فاضحاً مع نظريتها

مثلاً، على حين أن الأمن يُعلن حقاً من حقوق الإنسان، فإن خرق سرية المراسلة وضع موضع التطبيق. وعلى حين «إن الحرية غير المحدودة للصحافة» هي مضمونة (إعلان - 1793 - المادة 122) بوصفها نتيجة مترتبة على الحق بالحرية الفردية، فإن حرية الصحافة قُضي عليها قضاءً تاماً، ذلك «لأن حرية الصحافة يجب أن لا يسمح بها حين تمس الحرية العامة». (روبسيير الشاب - التاريخ البرلماني للثورة الفرنسية. بقلم «روشيز» و«رو» الجزء الثامن والعشرون، ص135). وهذا معناه القول: إن الحق بالحرية يكفّ عن أن يكون حقاً منذ أن يدخل في منازعة مع الحياة السياسية، على حين أن هذه، من الناحية النظرية، ليست إلا الضمانة لحقوق الإنسان، لحقوق الإنسان الفردي، ويجب إذن أن تُعلّق منذ أن تصبح متناقضة مع غايتها، حقوق الإنسان هذه. ولكن التطبيق ليس إلا الشواذ، والنظرية هي القاعدة، وحتى حين يراد اعتبار النشاط العملي الثوري بمثابة الوضع الصحيح للعلاقة، يبقى دائماً من الواجب حلّ هذه القضية: لماذا انقلبت هذه العلاقة في ذهن المحررين السياسيين، رأساً على عقب، فالغاية أصبحت تبدو وسيلة والوسيلة غاية؟ إن خداع

النظر هذا في ضميرهم سوف يبقى دائماً هو المشكلة نفسها، ولكن من ناحية نفسية ونظرية. غير أنّ حلّ هذه القضية بسيط.

إن التحرّر السياسي هو في الوقت نفسه انحلال للمجتمع القديم الذي تركز عليه الدولة، حيث لم يكن الشعب يلعب أي دور، يعني انحلال سلطة الملك. إن الثورة السياسية إنما هي ثورة المجتمع البورجوازي. ماذا كان طابع المجتمع القديم؟ كلمة واحدة تميزه: الإقطاعية. لقد كان للمجتمع البورجوازي القديم طابع سياسي مباشر، يعني أنّ عناصر الحياة البورجوازية، كالمملكية مثلاً أو الأسرة أو أسلوب العمل، كانت قد أصبحت في ظلّ الإمارة، أو الطائفة المقفلة، أو الطائفة المهنية، عناصر حياة الدولة. لقد كانت تُحدّد، في ظلّ هذا الشكل. علاقة الفرد الخاص بمجموع الدولة، يعني وضعه السياسي الذي كان به مبعداً ومفصلاً عن عناصر المجتمع الأخرى. والواقع أن هذا التنظيم للحياة الشعبية لم يرفع الملكية إلى مستوى عناصر اجتماعية؛ بل إنه في الأصح أنجز فصلها عن جسم الدولة وجعل منها مجتمعات خاصة تعيش ضمن المجتمع. ولكن

على هذا النحو، من وجهة نظر الإقطاعية على الأقل، ظلت الوظائف الحيوية والشروط الحيوية للمجتمع البورجوازي سياسية، وبتعبير آخر: كانت تفصل الفرد عن جسم الدولة. والعلاقة الخاصة التي كانت موجودة بين طائفة الفرد المهنية وجسم الدولة كانت تحوّلها إلى علاقة عامة بين الفرد والحياة الشعبية، كما أنها كانت تجعل من نشاطه ووضع البورجوازيين المعنيين نشاطاً ووضعاً عامين وبمثابة نتيجة لهذا التنظيم. فوحدة الدولة، وكذلك ضميرها وإرادة وحدتها، والسلطة السياسية العامة، تظهر أيضاً بمثابة شأن خاص بملك، مفصول عن الشعب وعن خدمه.

إن الثورة السياسية التي قلبت سلطة الملك هذه وجعلت من شؤون الدولة شؤوناً للشعب، وكونت الدولة السياسية بمثابة شأن عام، يعني دولة واقعية، حطمت، بالضرورة كل شيء: الطبقات، والطوائف المهنية، والقيمين على مصالحها، والامتيازات، تلك التي لم تكن إلا للدلالة على أن الشعب كان مفصلاً عن المتحد. فالثورة السياسية ألغت - إذن - الطابع السياسي للمجتمع البورجوازي.

لقد حطمت المجتمع البورجوازي إلى عناصره البسيطة، الأفراد من جهة، ومن جهة أخرى العناصر المادية العقلية التي تشكل مادة الحياة والوضع البورجوازي لهؤلاء الأفراد. لقد أطلقت الروح السياسية من عقالها، إذا صح التعبير، تلك التي كانت مفككة ومجزأة وضائعة في مآزق المجتمع الإقطاعي.

لقد جمعت فتاتها الشتيتة وحررتها من اختلاطها بالحياة البورجوازية وجعلت منها دائرة المتحد، دائرة القضية العامة للشعب، التي هي مستقلة، نظرياً، عن هذه العناصر الخاصة للحياة البورجوازية. ولم يعد للنشاط المعين، وموقف الحياة المعين، إلا أهمية فردية. ولم تعد تشكل العلاقة العامة بين الفرد وجسم الدولة، بل إن الشؤون العامة، المُعتبرة بوصفها كذلك، تُصبح في الأصح، الشؤون العامة لكل فرد، والوظيفة السياسية تصبح وظيفة عامة.

ولكن اكتمال مثالية الدولة كانت في الوقت نفسه اكتمال مادية المجتمع البورجوازي. فلقد حُجِّعت، مع النير السياسي في آن واحد، القيود التي تعرقل الروح الأنانية للمجتمع البورجوازي. لقد كان التحرر السياسي، في الوقت

نفسه، تحرّر المجتمع البورجوازي من السياسة، وحتى من مظهر مضمون ذي صفة عامة.

لقد انحلّ المجتمع الإقطاعي في أساسه، يعني الإنسان، لكن الإنسان كما كان الأساس في الواقع، يعني الإنسان الأناي.

بيد أن هذا الإنسان، عضو المجتمع البورجوازي، هو الأساس، هو شرط الدولة السياسية. لقد اعترفت به الدولة، بهذه الصفة، في حقوق الإنسان.

ولكن حرية الإنسان الأناي والاعتراف بهذه الحرية هما في الأصح، الاعتراف بحركة هذه العناصر العقلية والمادية الجامحة، التي تُشكل مضمونها.

إذن فالإنسان لم يتحرّر من الدين، بل لقد تلقى الحرية الدينية. ولم يجرّ تحريره من الملكية، بل نال حرية المُلْكِيَّة. إنه لم يتحرّر من أنانية الصناعة، بل لقد نال حرّية الصنعة.

إن إنشاء الدولة السياسية وانحلال المجتمع البورجوازي إلى أفراد مستقلين، تضبط الحقوق علاقاتهم، كما كانت علاقات الطوائف المهنية، و«الجوراندات» Jurandes

مضبوطة بالامتيازات، تماماً بعمل واحد هو نفسه. فالإنسان كما هو عضو المجتمع البورجوازي، الإنسان غير السياسي، يظهر بالضرورة بمتابة الإنسان الطبيعي. وتتخذ حقوق الإنسان مظهر حقوق طبيعية، ذلك لأن النشاط الواعي يتركز في العمل السياسي؛ إن الإنسان الأناني هو النتيجة السلبية، المعينة ببساطة، للمجتمع المفكك، وهو غاية التأكيد المباشر، يعني إذن أنه غاية طبيعية. إن الثورة السياسية تفكك الحياة البورجوازية إلى عناصرها، بدون أن تُحدث الثورة في هذه العناصر نفسها وتخضعها للنقد، فهي - أي الثورة السياسية - بالنسبة إلى المجتمع البورجوازي، إلى عالم الحاجات، والعمل، والمنافع الخاصة، والحق الخاص، مثلما هي بالنسبة إلى أساس وجودها، مثل نسبتها إلى فرضية لا تقتضي الإثبات؛ إذن، مثل نسبتها إلى أساسها الطبيعي. وأخيراً، فالإنسان، كما هو، عضو المجتمع البورجوازي هو معتبر بمتابة الإنسان بالمعنى الدقيق للكلمة، الإنسان بتعارض مع المواطن، ذلك لأنه الإنسان في وجوده المباشر، المحسوس والفردى. على حين أن الإنسان السياسي ليس إلا الإنسان المجرد، المصطنع، الإنسان من حيث هو

شخص رمزي، معنوي. والإنسان الحقيقي لا يُتعرّف إليه إلا في شكل الفرد الأناني، والإنسان الواقعي في شكل المواطن المجرد.

يصف لنا روسو وصفاً رائعاً هذا التجريد للإنسان السياسي فيقول: «إن ذلك الذي يجرؤ على الشروع بوضع الشرائع لشعب من الشعوب، عليه أن يحس بإمكانية تغيير الطبيعة البشرية - إذا صح التعبير - وتحويل كل فرد، الذي هو من ذاته كلُّ كامل ومتضام جزئياً مع كل أكبر، يتلقى منه هذا الفرد، بمعنى من المعاني، حياته وكائه، وإحلال وجود جزئي ومعنوي محل الوجودي الجسدي المستقل. وعليه أن ينزع من الإنسان قواه الخاصة ليمنحه قوى غريبة عنه وقوى لا يستطيع استخدامها دون معونة الآخرين». (العقد الاجتماعي - الكتاب الثاني).

إن كل تحرير ليس إلا إعادة العالم الإنساني، والعلاقات الإنسانية إلى الإنسان ذاته.

الانعتاق السياسي، إنما هو تحويل الإنسان، من جهة، إلى عضو من أعضاء المجتمع البورجوازي، أي إلى فرد أناني مستقل، ومن جهة أخرى، إلى مواطن، إلى شخص معنوي.

ولا يتحقق التحرر الإنساني إلا حين يقرّ الإنسان قواه
الخاصة بوصفها قوى اجتماعية، وحين يُنظمها ولا يعود
يفصل عنه - إذن - القوة الاجتماعية في شكل قوة سياسية.

جواهر اليهودية ضد التحرر

من هذه الزاوية يدرس بوير علاقات الدينين المسيحي واليهودي، وكذلك علاقتهما بالنقد. وهذه العلاقة الأخيرة هي علاقتهما بـ «إمكانيتهما في أن يصبحا حرين».

وهو يتوصل إلى هذه النتيجة: «ليس على المسيحي سوى أن يرتفع درجة، سوى أن يتخطى دينه، لإلغاء الدين بصورة عامة»، ويصبح بالتالي حراً. «أما اليهودي فعلى العكس، فهو مرغم على التخلي ليس فقط عن جواهره اليهودي، وإنما أيضاً عن تطور اكتمال دينه، وهو تطور ظلّ غريباً عنه» (ص71).

فبوير يحوّل هنا - إذن - مسألة التحرر إلى مسألة دينية بحتة. فالتدقيق اللاهوتي الذي يُتساءل به أيهما أكثر حظاً في الوصول إلى السعادة الأبدية، اليهودي أم المسيحي،

يتكرّر هنا في هذا الشكل الأكثر فلسفية: أيهما قادر على التحرير؟ فلم يبق السؤال هو: ما الذي يجعل الإنسان أكثر حرية: نفي اليهودية أم نفي المسيحية؟

«إذا كان اليهود يريدون الحرية، فليس عليهم أن يعتقدوا المسيحية وحسب، وإنما عليهم أن يعتقدوا المسيحية المنحلة والدين المنحلّ، يعني الفلسفة، النقد ونتيجته، يعني الإنسانية الحرّة» (ص70).

فالأمر يتعلق دائماً باعتناق شيء من الأشياء، ليس المسيحية بالذات، وإنما المسيحية المنحلة.

يطالب بوير اليهود بالانفصال عن جوهر المسيحية؛ ولكن هذا الطلب لا ينبع - وهذا ما يقوله هو نفسه - من تطور الجوهر اليهودي.

وحيث لم ير بوير في اليهودية، في نهاية المسألة اليهودية، إلا النقد الديني الفظ للمسيحية، ولم ينسب لها - إذن - إلا أهمية دينية بسيطة، كان من المنتظر تماماً أن يحوّل مسألة التحرر إلى عمل فلسفي لاهوتي.

يعتبر بوير الجوهر المثالي المجرد لليهودي، أي دينه، بمثابة جوهرة كله. فهو يستنتج إذن بحق: «إن اليهودي لا يقدم للإنسانية شيئاً. حين يصرف النظر عن قانونه الخاص المحدود، ويتخلى عن يهوديته كلها» (ص65).

وتصبح العلاقة بين اليهود والمسيحيين هي - إذن - التالية:

إن الأهمية الوحيدة التي يعرضها تحرير اليهودي بالنسبة إلى المسيحي، إنما هي أهمية نظرية، ذات طابع إنساني عام. إن اليهودي واقع يسوء في عين المسيحي الدينية. وما أن تكفّ عين المسيحي عن أن تكون عيناً دينية، حتى يكفّ هذا الواقع عن الإساءة إليها. فتحرير اليهودي ليس هو - إذن - في ذاته مهمة تناسب المسيحي».

«واليهودي إذا كان يريد أن يتحرّر، فعليه، على العكس أن يقوم إلى جانب عمله الشخصي، بعمل المسيحي، بنقد الأناجيل الأربعة، ونقد حياة يسوع الخ..».

«عليهم هم أن يتدبروا أمرهم. إنهم هم الذين يقررون مصيرهم. ولكن التاريخ لا يسمح بأن يُهزأ به» (ص71).

نحن نحاول تحطيم الصيغة اللاهوتية. إن المسألة المتعلقة بإمكان تحرير اليهودي تتحول بالنسبة إلينا إلى هذه المسألة الأخرى: ما هو العنصر الاجتماعي الخاص اللازم لإلغاء اليهودي؟ ذلك لأن طاقة تحرير اليهودي الحديث هي علاقة اليهودية بتحرر العالم اليوم. وهذه العلاقة تنتج بالضرورة وضعية اليهودية الشاذة في العالم الحديث المستبعد.

واقع اليهودية: المتاجرة والمال

ولنفحص اليهودي الواقعي، وليس يهودي السبت، كما يفعل بوير، بل اليهودي العادي.

يجب أن لا نبحث عن سر اليهودي في دينه، بل فلنبحث عن سر الدين في اليهودي الواقعي.

ما هو الأساس الدنيوي لليهودية؟ المصلحة العملية، والمنفعة الشخصية. إذن فالعهد الحاضر بتحرره من المتاجرة والمال، وبالتالي من اليهودية الواقعية والعملية، إنما يحرر نفسه أيضاً.

والتنظيم الاجتماعي الذي يلغي الشروط الضرورية للمتاجرة، وبالتالي يلغي إمكانية المتاجرة، سوف يجعل وجود اليهودي مستحيلًا. والوعي الديني لليهودي سوف يتلاشى، مثل بخار تافه، في جو المجتمع الحقيقي. ومن جهة أخرى فاليهودي منذ أن يقرّ ببطلان جوهره العملي ويبدل

جهده لإلغاء هذا الجوهر، يحاول الخروج مما كان تطوره حتى ذلك الحي، ويعمل للتحرر البشري العام ويتحوّل نحو أسى تعبیر عملي عن التخلي البشري عن الجوهر.

إذن فنحن نقرُّ بأن ثمة في اليهودية عنصراً عاماً وحالياً مناهضاً للمجتمع، وهو عنصر دُفِعَ، بالتطوّر التاريخي الذي ساهم فيه اليهود، من هذه الوجهة السيئة، مساهمة نشيطة، إلى نقطة الأوج في الزمن الحاضر، إلى ارتفاع لا يستطيع معه إلا الانحلال.

إن التحرير اليهودي، في معناه الأخير، يقوم في تحرير الإنسانية من اليهودية.

لقد تحرّر اليهودي فعلاً، ولكن على الطريقة اليهودية. «فاليهودي مثلاً، الذي لا يُحسَب له حساب، في فيينا، هو الذي يقرّر: بقوته المالية مصير المملكة كلها. إن اليهودي الذي قد يكون في أصغر الدول الألمانية، محروماً من الحقوق، هو الذي يقرّر مصير أوروبا».

«وعلى حين أن الطوائف المهنية والجوراندات تبقى مقفلة في وجه اليهود، أو أنها لا تعطف عليهم، فإن جسارة الصناعة تهزأ بمؤسسات القرون الوسطى»

(B.Bauer. Die Judenfrage, p 14)

وليس هذا حدثاً منعزلاً. فاليهودي تحرّر على الطريقة اليهودية، ليس فقط بأن أصبح سيّد السوق المالية، وإنما لأن المال أصبح، بواسطته، وبفضله، قوة عالمية، والروح العملية اليهودية أصبحت الروح العملية للشعوب المسيحية. لقد تحرّر اليهود بالنسبة نفسها التي أصبح المسيحيون فيها يهوداً.

يروى الكولونيل هاملتون مثلاً أن: «سكان إنجلترا الجديدة المتدينين، والأحرار سياسياً، هم صنف من اللاوكون L,aocoon، الذي لا يقوم بأدنى جهد للتحرر من الأفاعي التي تطوقه. إن (مامون) هو وثنهم الذي يعبدونه ليس فقط بالشفاه، وإنما بجميع قوى أجسادهم وأرواحهم. إن الأرض ليست في نظرهم سوى بورصة، وهم موقنون بأن لا مصير لهم في الحياة الدنيا هذه سوى أن يصبحوا أغنى من جيرانهم. لقد استولت المتاجرة على جميع أفكارهم، وليس لديهم تسلية أخرى سوى تبديل أمتعتهم. وحين يسافرون يحملون، إذا صحّ التعبير، أمتعتهم الحقيقية أو صندوق المحاسبة، على ظهورهم، ولا يتحدثون إلا عن المنفعة

والكسب، فإذا غابت أمتعتهم عنهم لحظة، فليس ذلك إلا ليدسوا أنوفهم في شؤون مزاحمهم».

وثمة أكثر من هذا! فإن السيادة الفعلية لليهودية على العالم المسيحي قد اتخذت في أميركة الشمالية، هذا التعبير الطبيعي الواضح وضوحاً مطلقاً: إن نبوءة الإنجيل، النبوءة الدينية، قد أصبحت سلعة تجارية، وتاجر الإنجيل المفلس يهتم بالأعمال تماماً مثل الواعظ المثري. إن فلاناً الذي تراه على رأس رهبانية محترمة قد بدأ حياته تاجراً وحين أخفق في التجارة أصبح كاهناً. وذلك الآخر بدأ حياته في الكهنوت، ولكن منذ أن أصبح يملك مبلغاً معيناً من المال، ترك كرسي الوعظ وانصرف إلى التجارة. إن الوظيفة الكهنوتية هي في نظر عدد كبير من الناس، مهنة صناعية حقيقية» (بومون - ص 185 - 186).

فإذا صدقنا بوير وجدنا أنفسنا إزاء وضعية خادعة: «فاليهودي هو محروم نظرياً، من الحقوق السياسية، على حين أنه عملياً، يتصرف بقوة هائلة ويمارس بالجملة تأثيره السياسي المنقوص بالتفصيل» (Judenfrage, p 14).

إن التناقض القائم بين قوّة اليهودي السياسية الواقعية وحقوقه السياسيّة إنما هو التناقض القائم بين السياسة وقوة المال. فالسياسة هي نظرياً فوق قوّة المال، ولكنها عملياً قد أصبحت سجينته البحتة.

لقد ثبتت اليهودية إلى جانب المسيحية، ليس فقط لأن الأولى كانت تشكل النقد الديني للمسيحية وكانت تشخّص الشك بالنسبة إلى أصل المسيحية الديني، وإنما أيضاً، وبصورة مساوية، لأن الروح العملية اليهودية قد استمرت في المجتمع المسيحي بل وتلقت فيه تطورها الأسمى. واليهودي الذي يجد نفسه قائماً بمثابة عضو خاص في المجتمع البورجوازي، لا يقوم إلا بأن يُصوّر بطريقة خاصة، اليهوديّة في المجتمع البورجوازي.

لقد عاشت اليهودية ليس ضد التاريخ، وإنما بالتاريخ. وإنما ينسب المجتمع البورجوازي اليهودي من أعماق أحشائه هو نفسه، دون انقطاع.

ماذا كان أساس الدين اليهودي في ذاته؟ المنفعة العملية، الأنانية. إن توحيد اليهودي هو - إذن - في الواقع

تعدّد الحاجات العديدة، وهو شرك يجعل من منازل الهوى نفسها غرضاً من أغراض القانون الإلهي.

الحاجة العملية، الأنانية، هما أساس المجتمع البورجوازي. ويظهران بوصفهما كذلك في شكله المحض، منذ أن يولّد المجتمع البورجوازي الدولة السياسية كاملة. وإله الحاجة العملية، والأنانية، هو المال.

المال هو إله إسرائيل المطماع، وأمامه لا ينبغي لأي إله أن يعيش. إن المال يخفض جميع آلهة البشر ويحولها إلى سلعة. المال هو القيمة العامة والمكونة في ذاتها لجميع الأشياء. ولهذا السبب جُردّ العالم بأسره من قيمه الخاصة، عالم البشر وكذلك عالم الطبيعة. إن المال هو جوهر الإنسان المفصول عن الإنسان، وهذا الجوهر الغريب يسيطر عليه ويستبعده. لقد أصبح إله اليهود إلهاً دنيوياً وغداً إله الناس. السفتجة، هذا هو الإله الحقيقي لليهودي. فإلهه ليس إلا سفتجة وهمية.

والفكرة التي يكونها الإنسان عن الطبيعة، تحت سيطرة الملكية الخاصة والمال، إنما هي الازدراء الواقعي،

والانحطاط الفعلي للدين، الذي هو قائم حقاً في الدين اليهودي، ولكنه ليس موجوداً فيه إلا بالخيال.

وإنما بهذا المعنى يعلن توماس مونزر «بأنه أصبح لا يطاق كون كل مخلوق قد تحوّل إلى ملكية، السمك في الماء، والطير في الهواء، والنبات على الغبراء: إن المخلوق نفسه يجب أن يصبح حرّاً».

وما يتضمنه الدين اليهودي في شكل مجرد، ازدراء النظرية، والفن، والتاريخ، والإنسان، المعتبر غاية في ذاته، إنما هو وجهة النظر الواقعية الواعية، فضيلة رجل المال. وحتى العلاقات بين الرجل والمرأة تصبح موضوعاً للتجارة! فالمرأة تصبح سلعة يتاجرون بها.

إن قومية اليهودي الوهمية هي قومية التاجر، قومية رجل المال.

إن قانون اليهودي، عادم الأساس والعلة، ليس إلا الصورة الكاركتيرية الدينية للنفسية، لنفسية الطقوس الشكلية البحتة، عادمة الأساس والعلة، التي يحيط عالم الأنانية بها.

وهنا أيضاً فالنظام الأسمى للإنسان هو النظام القانوني، العلاقة مع قوانين ليست لها قيمة بالنسبة إليه لأنها قوانين منبثقة عن إرادته هو نفسه، وعن جوهره نفسه، وإنما لأنها سارية المفعول، ولأن كل مخالفة لهذه القوانين تسبب العقاب.

اليهودية والجزويتية شقيقتان

إن الجزويتية اليهودية، وهي نفسها الجزويتية العملية التي يثبت بوير وجودها في التلمود، إنما هي العلاقة بين عالم الأنانية بالقوانين التي تسيطر على هذا العالم والتي يستخدم هذا العالم فنه الأساسي للتملص منها ببراعة. بل ثمة أكثر من ذلك، فهذا العالم لا يستطيع أن يتحرك في إطار هذه القوانين بدون أن يلغيها بصورة متواصلة⁵.

ولم يكن باستطاعة اليهودية أن تنمو نظرياً، ذلك لأن المفهوم الذي تكونه الحاجة العملية عن العالم هو بطبيعته، محدود، وإن بضع سمات تكفي لاستنفاده.

ولم يكن يستطيع دين الحاجة العملية من حيث جوهره، أن يجد اكتماله في النظرية، وإنما فقط في

النشاط العملي، وعلى وجه الضبط بسبب حقيقته، يعني النشاط العملي [البورجوازي].

أنانية. ونحن لا نفسر صلابة اليهودي بدينه، وإنما في الأصح بالأساس البشري لدينه، وهو الحاجة العملية، الأنانية.

وإنما بسبب أن جوهر اليهودي قد تحقق، وأصبح دنيوياً بصورة عامة، في المجتمع البورجوازي، لم يستطع البورجوازي إقناع اليهودي بخيالية جوهره الديني الذي ليس هو، على وجه التدقيق، إلا المفهوم المثالي للمنفعة العملية. ولا نجد جوهر اليهودي المعاصر - إذن - في التوراة والتلمود وحسب، بل نجده في المجتمع الحالي، وليس هو جوهر مجرد، بل هو جوهر عملي مطلق، وليس بمثابة حدود اجتماعية لليهودي وإنما بمثابة حدود يهودية للمجتمع.

وحين ينجح المجتمع في إلغاء الجوهر العملي لليهودية، المتاجرة وشروطها، عندئذٍ يصبح وجود اليهودي مستحيلاً، ذلك لأن وعيه لم تبق ثمرة من حاجة إليه، وذلك لأن الأساس الذاتي لليهودية، الحاجة العملية، قد اتخذت شكلاً

إنسانياً، وذلك لأن المنازعة بين الوجود الفردي والمحسوس
للإنسان ووجوده الاجتماعي قد أُلغيت.
التحرّر الاجتماعي لليهودي، إنما هو تحرير المجتمع من
اليهودية.

فيودور ديستوفسكي والمسألة اليهودية

تعريب: موفق الديلمي

عن «مجموعة الآثار الكاملة» (بالروسية)
العدد 17، لينينغراد، عام 1929

تمهيد

المقال الذي نحن بصدده شهادة نتعرف من خلالها بعض ملامح الحركة الصهيونية في بواكير نشاطها، ونحيط بجملة من المنطلقات التي استمدها الصهاينة من غيبيات وخرافات الشريعة اليهودية ليشيدوا عليها أحكام ودعاوى النظرية الصهيونية ويبرروا "حق اليهود التاريخي" في أرض فلسطين.. والمقال شهادة تستأهل الدرس والتأمل، لا لأنه يقدم تحليلاً عميقاً لنفسية التاجر والمرابي الجشعة في "ولوغ عرق ودماء الآخرين" فحسب، بل ولأن مؤلفه هو الكاتب الإنساني الكبير فيودور دوستوفسكي الذي خبر دقائق النفس البشرية واستشف ما تمور به من تناقضات وعواطف متصارعة، حتى اعتمد عالم العذابات الألام الإنسانية ومأساة الفرد المهان والمسحوق أساساً لنتاجه الأدبي، فأتحف

عيون الأدب العالمي بروائع مفعمة على البشر أراد لشخصها المتسمة دوماً بطيبة القلب والحدس الباطني المرهف مثل سونيا مارميلادوفا (من "الجريمة والعقاب") وليو ميشكين ("الأبله") واليوشا كارامازوف ("الأخوة كارامازوف")، المستعدين "لتحمل كل الشقاء والآلام عوضاً عن البشرية"، أراد لها أن تكون النقيض لغلاظ القلوب من الوصوليين والنفعيين و"ذوي الذهن التحليلي المدمر". وأظهر في رواياته كيف يحطم انتهاك كرامة الإنسان روحيته ويفصم وعيه، إلى درجة جعلت دستوفسكي ينبذ الممارسات الثورية خشية أن تسودها الفكرة التي يرفضها دستوفسكي وجدانياً، والقاتلة بأن "الغاية تبرر الوسطة"... دستوفسكي الذي قال: "أنا لا أريد، بل لا أملك القدرة على التصديق بأن الشر حالة طبيعية للبشر"، فقاده أمله في الحفاظ على الإيمان بالإنسان وانتصار قضية الخير إلى شخصية المسيح الذي تتجسد فيه - حسب رأي الكاتب - القيم الخلقية السامية. إن إنساناً له مثل هذه النزاهة والصدق مع النفس والعطف على البشر يتعذر اتهامه بالتعامل أو الضغينة في تحليلاته السيكولوجية لشخصية "الفرد اليهودي" الذي لا يقصد منه

- في رأينا - سوى "شاييلوك" شكسير (تاجر البندقية)،
كما فعل كارل ماركس في وصفه لشخصية المرابي حين
قال: "ما هو دين الفرد اليهودي الدنيوي؟ - إنه التجارة... ومن
هو إلهه الدنيوي إنه المال... لقد أصبح المال قوة عالمية،
وأصبحت الروح اليهودية الحقيقية روح الأمم المسيحية
الحقيقية، فقد حرر اليهود أنفسهم بالمدى الذي أصبح فيه
المسيحيون يهوداً". وهذا ما عناه دستوفسكي بالضبط من
"الفكرة التي تتثني أمامها مشاعر العطف على الجنس
البشري والتلهف للحقيقة، والمشاعر المسيحية والقومية"،
الفكرة "التي تجتاح العالم بأسره عوضاً عن المسيحية
الخائبة".

ومما له دلالة أن هذا المقال ورد ضمن "يوميات"
الكاتب التي سجلها عام 1877، أي قبل أربع سنوات من
بدء المذابح والاعتداءات على اليهود في روسيا صيف عام
1881 (العام الذي توفى دستوفسكي في مستهله) والتي
كانت من تدبير السلطات القيصرية إثر حادث اغتيال
القيصر الكسندر الثاني. (شاركت فيه فتاة يهودية). كما
كان لرواد الحركة الصهيونية ضلع في هذه الاعتداءات

كي يتسنى لهم استغلالها بعد حين، في الترويج للهجرة إلى فلسطين. والدلالة المهمة الأخرى أنه - أي المقال - جاء قبل عشرين عاماً من نشوء المنظمة الصهيونية العالمية بصفتها الرسمية في مؤتمر بازل عام 1897.

وتتأتى أهمية هذا المقال، أيضاً، من أن الكاتب يسلط الأضواء في مقاله على أوضاع اليهود في روسيا خلال حقبة مخاض الصهيونية، ويعري روادها "المساكين المضطهدين والمسحوقين" المتظاهرين بالطهر والنقاء والمندملين على عفونة البغض البشري، الفريسيين الذين وصفهم "مسيح دستوفسكي بالقبور المخصصة. ويلمس القارئ في المقال كيف تتحقق اليوم نبوءة دستوفسكي بأن "سلطانهم يقترب، سلطانهم المطلق!" إذ يسيطر الرأسمال الصهيوني على الميادين السياسية والاقتصادية والإعلامية في العالم الرأسمالي (...). ويجهد الصهاينة في تصفية شعبنا الفلسطيني جسدياً "كما كانوا يفعلون بالأقوام الأخرى في العصور الغابرة من تاريخهم العريق"، على حد تعبير دستوفسكي. كما سيرى القارئ كيف يتهم دستوفسكي بكره اليهود، تماماً كما يفعل الصهاينة اليوم، عندما يلقصون

تهمة العداء للسامية بكل من يجرؤ على الكشف عن حقيقة الحركة الصهيونية على صعيدي الممارسة والتنظير. وأخيراً، فإن أهمية هذا المقال، تتأتى، أيضاً، مما شهدته الأزمنة الأخيرة من بوادر تشي بمحاولات شطب هذا المقال من الإصدارات الجديدة لآثار الكاتب الكاملة لاعتبارات سوف يستشعرها القارئ، من خلال مطالعة هذا المقال، وهذه الاعتبارات تبقى - على أية حال - مفتوحة للمناقشة.

-1-

"المسألة اليهودية"

لا تظنوا، يا سادتي، أنني أزمع التورط - حقاً - في إثارة "المسألة اليهودية"! إنما اخترت هذا العنوان من باب المزاح، فإثارة مسألة على مثل هذه الجسامه كوضع الفرد اليهودي في روسيا، وأوضاع روسيا التي تضم بين ظهرانيها ثلاثة ملايين يهودي، لا طاقة لي بها ولا حول.. تلك مهمة تفوق قواي. لكن لي فيها بعض الأحكام، ويبدو أن أحكامي هذه أخذت تحظى، فجأة، باهتمام لفيف من اليهود، فمنذ فترة وأنا أتلقي منهم رسائل ينحون فيها على بلائمة شديدة المرارة لتهجمي عليهم، ولكوني "أبغض الجييد"⁽¹⁾.

⁽¹⁾ الجييد: كلمة قديمة في الروسية تعني العبري (اليهودي) وفيها ظل من الاحتقار واللمز. (المترجم).

أبغضه، لا لعيوبه، "لا لأنه يمارس الاستغلال"، بل كطائفة، أي من قبيل: "أن يهوذا قد باع المسيح".

هذه الرسائل يبعثها يهود "متعلمون"، أي من بين أولئك (وقد لاحظت هذا، لكنني أُحجم عن تعميم ملاحظتي هذه على الجميع، وأستدرك سلفاً) الذين يبدو أنهم يبتغون الإيحاء للآخرين بأنهم - كمتعلمين - لا يشاطرون ملتهم "معتقداتها الخرفة" ولا يؤدون شعائرها الدينية، شأن سائر بسطاء اليهود، معتبرين ذلك دون مستواهم الثقافى، حتى ليزعمون أنهم لا يؤمنون بالله. هنا - بالمناسبة - أود الإشارة، عرضاً، إلى أن من فداحة الإثم أن ينسى كل هؤلاء السادة من "وجهاء اليهود" ربهم يهوه، وأن ينبذوه غب أربعين قرناً من الزمن. هذا الإثم ينبع لا من مجرد الشعور القومي المحض، إنما من دوافع أكثر شأنًا وخطورة.

من الغرابة أن يكون ثمة يهودي بلا رب، بل يتعذر تصور يهودي كهذا. ولكن دعونا نركن هذا الموضوع جانباً، فهو موضوع كثير الشعاب. أشد ما يثير دهشتي هو كيف ومن أين دلفت أنا حظيرة الكارهين لليهود كقوم وكملة؟ هؤلاء السادة يسمحون لي أحياناً أن أندد باليهودي

كفرد يمارس الاستغلال، ولبعض ما يعتوره من عيوب، لكنهم لا يفعلون ذلك إلا في حدود الألفاظ. أما الواقع، فمن الصعوبة بمكان العثور على ما هو أكثر تهيجاً وحساسية من اليهودي المتعلم وما هو أكثر منه تأثراً بالضميم كفرد يهودي.

لكنني أعود وأتساءل: متى وبأي صيغة تجلى مقتي لليهود كقوم؟ ولأنني ما ضميرت يوماً مثل هذا المقت - ويعرف ذلك كل من كان ذا صلة أو معرفة بي من اليهود - أسارع، بادئ ذي بدء، لأرد عن نفسي هذه التهمة، مرة وإلى الأبد، كي لا نعود إليها ثانية بصفة خاصة.

ألا يكمن سبب اتهامي "بالبغض" في كوني أنعت اليهودي أحياناً بـ "الجييد"؟ غير أنني ما كنت أظن، أولاً، أنها صفة مزعجة إلى هذا الحد، ثانياً، إنني اعتدت استخدام كلمة "جييد" - إن لم تخني الذاكرة - للتعبير عن فكرة بعينها: "الجييد، الجييدة، المملكة الجييدة" الخ... والمقصود منها هو مفهوم محدد، واتجاه، ومعلم من معالم العصر.

بالإمكان هنا مناقشة هذه الفكرة ورفضها ، ولكن لا يجوز الانزعاج من الكلمة. أورد مقتطفاً من رسالة بعث بها يهودي واسع الثقافة ، وهي رسالة مطولة ورائعة في كثير من مواضعها ، أعرتها جل اهتمامي.

إنها أوضح اتهام لي بكره اليهود كقوم. وبديهي أن اسم السيد "ن" ، مرسل الرسالة ، سوف يبقى رهين كتمان صارم:

"... على أنني أعتزم التطرق إلى موضوع لا يتيسر لي تفسيره مطلقاً. إنه مقتك للجبيد الذي يتجلى في كل عدد ينشر من "يومياتك" تقريباً.

ليتني أعرف لماذا تتصدى "للجبيد" ولا تنبهي للفرد ممارس الاستغلال بوجه عام؟ إنني - شأنك - لا أطيق المعتقدات البالية لأمتي - فقد عانيت منها ما عانيت - لكنني لا أتفق وإياك إطلاقاً في أن الاستغلال السافل يجري في دماء هذه الأمة.

هل يعقل أنك تعجز عن الارتقاء إلى القانون الأساس لكل حياة اجتماعية ، وهو أن كل رعايا الدولة الواحدة ، دون استثناء ، إذا كانوا يتحملون كل الواجبات والفرائض

اللازمة لوجود الدولة، يجب أن يتمتعوا بكل الحقوق والفوائد الناجمة عن وجودها، وأن كل الخارجين على القانون، وكل العناصر الضارة في المجتمع يجب أن تتال نفس القدر من العقوبات المتكافئة بالنسبة للجميع؟ بم يمتاز استغلال الأجانب (واليهود من رعايا روسيا على أية حال) - على الاستغلال الجييدي؟ فيم يكون الإقطاعيون والمستثمرون ومصاصو الدماء والقساوسة والأرثوذكسيون الروس الذين تزخر بهم روسيا بأسرها، خيراً من أولئك الجييد الذين يمارسون نشاطهم داخل نطاق محدود⁽¹⁾، رغم كل شيء؟ وبم يمتاز فلان على فلان...

(هنا يقارن المرسل المحترم بين أسماء معروفة من الإقطاعيين الروس ويهود معروفين بمعنى أن الروس لا يختلفون عنهم في شيء. ولكن ما الذي تثبته هذه المقارنة؟ إننا لا نمتدح إقطاعييننا ولا نقدمهم كقدوة جديرة بأن تحتذى، بل، على العكس، نحن نتفق كل الاتفاق على أن هؤلاء وأولئك أناس رديئون).

⁽¹⁾ يقصد "حدود الإقامة" وهي مناطق في روسيا القيصرية الزم اليهود بالإقامة الدائمة فيها. (المترجم).

"بمقدوري أن أطرح الوفا من الأسئلة المماثلة. فيما نجدك حين تتحدث عن "الجييد"، إنما تدرج ضمن هذا المفهوم كل الجمهور المريع في بؤسه وشقائه - ثلاثة ملايين من السكان اليهود في روسيا، منهم مليونان وتسعمائة ألف، في أقل تقدير، يخوضون صراعاً يائساً من أجل وجود بئس. وهم أنقى خلقياً لا من سائر الأقوام فحسب، بل ومن الشعب الروسي الذي تبجله. كما تقحم في هذه التسمية حتى ذلك الرعيل المجيد من اليهود الذين نالوا التحصيل العالي وبرزوا في جميع معتركات الحياة الرسمية. خذ، مثلاً.. (هنا ترد، ثانية، بعض الأسماء التي لا أرى لي وجهة حق في ذكرها - باستثناء غولدشتاين - لأن بعضاً منهم قد لا يستسيغ قراءة ما يشير إلى انحداره من أصل يهودي).

... وغولدشتاين (الذي استشهد في سيبيريا ببسالة من أجل الفكرة السلافية⁽¹⁾) ممن يعملون لما فيه خير المجتمع

(1) الفكرة السلافية - تقول بتوحيد قبائل السلاف (الصقالبة) لمواجهة تحديات الأقوام الغازية وضمان الاستقلال والانبعاث القومي. وغولدشتاين شخص يهودي يزعمون أنه نفي إلى سيبيريا (حيث توفي) بسبب إيمانه بهذه الفكرة (المترجم).

والبشرية؟ إن بغضك "للجييد" ينسحب حتى على
دزرائيلي⁽¹⁾ ... الذي لا يعدم أن يجهل هو نفسه حقيقة كونه
سليل اليهود الإسبان، وهو الذي لا يدير طبعاً دفة السياسة
الإنكليزية المحافظة من وجهة نظر "الجييد"⁽²⁾...

كلا للأسف، انت لا تعرف الشعب اليهودي، ولا
حياته، ولا روحيته، كما لا تعرف - أخيراً - قرون تاريخه
الأربعين. أقول: للأسف، لأنك إنسان صادق حقاً ونزيه كل
النزاهة، على أنك تلحق - دون وعي أو قصد - ضرراً
بجماهير غفيرة من شعب مبتل بالتعاسة.

أما "الجييد" الأقوياء الذين يستقبلون دهاقنة العالم في
صالوناتهم، فلا يخشون الصحافة - بالطبع، ولا حتى
السخط العاجز لضحايا الاستغلال. ولكن كفانا حديثاً،

(1) دزرائيلي (بنيامين إيرل بيكنسفيلد 1804 - 1880) سياسي
إنجليزي من سلالة يهودية. رئيس حزب المحافظين، رئيس الوزراء
(1874 - 1880).

مناصر لسياسة التوسع الاستعماري والعدوان.
تمكن من شراء أسهم قناة السويس (1875) ليعزز نفوذ بريطانيا في
المنطقة (المترجم).

فلن أفصح في إقناعك برأيي، لكنني أتوق جداً أن تقوم أنت بإقناعي".

هذا هو المقتطف. قبل الإجابة (ولأنني أشجب هذا الاتهام المضني) ألفت الأنظار إلى ضراوة الهجوم ومدى الحساسية. الحقيقة، لم يكن لدي طوال عام نشر "يومياتي" مقال بهذا الحجم ضد "الجيد" من شأنه أن يثير هجوماً عنيفاً كهذا. ثانياً، لا يجوز إغفال أن المرسل المحترم حين تطرق خلال هذه الأسطر إلى أبناء قومه وإلى الشعب الروسي، لم يحتمل ولم يتمالك نفسه من معاملة الشعب الروسي المسكين باستعلاء متطرف بعض الشيء. صحيح أن في روسيا ما تبقى من الروس أنفسهم موضع لم يطله البصاق (على حد تعبير شيدر⁽¹⁾)، لذا فاليهودي "أكثر أهلاً لأن يعذر". إلا أن هذه الضراوة - على أي حال - تدل دلالة واضحة على نظرة اليهود إلى الروس. هذه الأسطر كتبها شخص متعلم وموهوب فعلاً (رغم أنني لا أعتقد أنه براء من

⁽¹⁾ يقصد الكاتب الروسي صلطيكوف - شيدر (1826 - 1889) الذي تمكن من الإحاطة

الترسبات الموروثة):. فأني مشاعر تجاه الفرد الروسي يمكن
انتظارها، إذن، من اليهود غير المتعلمين، وهم بهذه
الكثرة؟ قلبي هذا ليس اتهاماً، فتلك مسألة طبيعية. أود
فقط القول: إن المسؤول عن دوافع حالة العزلة والفراق مع
اليهود قد لا يكون هو الشعب الروسي وحده، بل إن هذه
الدوافع تراكمت، بالقطع، من الطرفين، كما لا يعلم أحد
بعد أي الطرفين أكثر ذنباً. إثر هذا القول، أود الإدلاء
ببعض التصورات لأثبت براءتي، ولأطرح وجهة نظري في هذه
القضية إجمالاً. وأكرر: إنني، وإن كانت هذه المسألة فوق
طاقتي، لقادر - رغم ذلك - على الرد.

لنفترض أن من العسير جداً الإحاطة بأربعين قرناً من تاريخ سلالة كاليهود. لكنني أقول من باب الحيلة: إنني أعلم حق العلم أن ما من شعب آخر في هذا العالم يفرض من الشكوى من نصيبه والتظلم من هوانه وتعاسته وعذابه في كل لحظة، وفي كل خطوة يخطوها أو كلمة يتقوه بها. ما وجه المصيبة في أنهم لا يحكمون أوروبا ولا يديرون بورصاتها - ولو البورصات فقط - أي بالتالي سياسة دولها وأخلاقياتها وشؤونها الداخلية. لنضع غولدشتاين الشهم يستشهد في سبيل الفكرة السلافية. رغم ذلك، لو لم تكن للفكرة اليهودية مثل هذه القوة في العالم، لربما حسمت المسألة السلافية ذاتها... ومنذ أمد بعيد لصالح الصقالية، لا لصالح الترك. أنا مستعد للتصديق بأن اللورد بيكنسفيلد

نفسه ربما نسي أنه سليل "الجيد" الإسبان (أرجح أنه لم ينس ذلك). أما أنه كان يدير دفة السياسة الإنكليزية المحافظة من وجهة نظر "الجيد" و"بقدر ما" خلال السنة الأخيرة، فتلك - لعمري - مسألة لا يرقى إليها الشك.

أما أن نقول "بقدر ما"، فتلك حقيقة يتعذر إنكارها.

وليكن كل هذا - من جانبي - عبارات جوفاء، نبرة فارغة وكلاماً ليس ذي وزن. أنا أتراجع! لكنني لا أستطيع، رغم كل شيء، التصديق تماماً بنحيب اليهود لأنهم مظلومون ومعذبون ومهانون. عندي أن القروي الروسي، بل والإنسان الروسي البسيط ينوء بما يكاد يفوق أعباء الفرد اليهودي. يقول مراسلي في رسالة أخرى له:

"قبل كل شيء، لا بدّ من أن يمنحوا (أي اليهود) كل الحقوق المدنية (تصور أنهم مازالوا محرومين من أبرز حق لهم، ألا وهو حرية اختيار محل الإقامة، الأمر الذي تترتب عليه سلسلة كاملة من المضايقات الفظيعة بالنسبة لليهود كافة)، أسوة بسائر الأقوام الغربية في روسية، بعدئذ يمكن مطالبتهم بأداء واجباتهم تجاه الدولة والسكان الأصليين".

ولكن، تصور أنت أيضاً، أيها السيد المرسل - وأنت شخصياً تذكر في نفس رسالتك، وفي الصفحة الثانية منها: "لا أعالي إذا قلت إنني أحب وأشفق على الجمهور الكادح من الشعب الروسي، أكثر من حبي وإشفاقي على الجمهور اليهودي". (وهذا قول مبالغ فيه بالنسبة لفرد يهودي)... أقول: تصوّر فقط أن الفرد اليهودي حين "عانى من غياب حرية اختيار محل الإقامة"، كان ثمّ ثلاثة وعشرون مليوناً من "الجمهور الروسي الكادح" يعانون أوضاع نظام القنانة، وهو أدهى وأمر من اختيار محل الإقامة. فماذا نرى؟ هل أشفق اليهود عليهم عهدئذ؟ لا أعتقد. بوسعكم الحصول على جواب شاف عن هذا السؤال في جنوب روسيا، وفي أقليمها الغربي. كلا، بل كانوا - كما يفعلون الآن تماماً - يندبون حقوقاً لم ينلها الشعب الروسي نفسه.. دأبوا على العويل والتظلم من أنهم مظلومون ومعذبون. أما عندما ينالون مزيداً من الحقوق "عندئذ طالبونا بالإيفاء بواجباتنا تجاه الدولة والسكان الأصليين" ولكن ها قد جاء المنقذ وحرر الشعب الأصلي، فماذا كانت النتيجة؟ من بادر إلى الانقضاض عليه كمن ينقض على فريسة؟ من استغل عيوبه، أساساً؟ من

قيده بأغلال حرفته الأزلية، حرفة الاستحواذ على الذهب؟
من سارع، متى سنحت له الفرصة، إلى الحلول محل
الملاكين العقاريين الذين اختزلت امتيازاتهم، بفارق وحيد
هو أن الملاكين العقاريين كانوا رغم تماديبهم في
الاستغلال، يجهدون للحيلولة دون إفلاس الفلاحين.

لعلهم كانوا يفعلون ذلك خدمة لمصالحهم - كي لا
تستنزف اليد العاملة - أما اليهودي، فلا شأن له بما يصيب
اليد العاملة الروسية من نزع، بل يأخذ ما قدر له ويمضي.
أعلم أن اليهود سيولون حالما يقرؤون هذه الأسطر: إن هذا
مجانب للحقيقة، إن هذا افتراء، وإنني أصدق كل هذه
الترهات لأنني "أجهل القرون الأربعين من تاريخ هؤلاء
الملائكة الأبرياء"، الأنقى خلقاً بما لا يقاس، لا من الأقوام
الأخرى فحسب بل ومن الشعب الروسي الذي أقدسسه".
ولكن دعهم هم أنقى خلقاً من شعوب الأرض كافة، وأنقى
من الشعب الروسي - فتلك بديهة! - على أنني قرأت توأ في
عدد آذار من "بشير أوروبا" ما يفيد أن اليهود في الولايات
الجنوبية من أمريكا قد انقضوا بكل ثقلهم على الملايين
الكثيرة من الزوج المعتوقين واستحوذ عليهم بأساليبهم

الخاصة بحرفتهم الأزلية المعروفة - "حرفة الاستحواذ على الذهب"، مغتتمين نقائص الجمهور المسحوق وغياب الخبرة لديه. ما أن قرأت هذا النبأ حتى تذكرت أن هذه الفكرة بالذات قد خطرت لي قبل سنوات خمس. وقتئذ قلت لنفسي: ها قد تحرر الزوج من ريقة ملاكي الرقيق، ولكن لن يقيض لهم الإفلات، فسوف ينقض على هذه الضحية الطازجة اليهود وهم بهذه الكثرة في العالم. صدقوني إنني فكرت بذلك وساءلت نفسي مرات عديدة خلال تلك الفترة: "لماذا لا يسمع شيء هناك عن اليهود، لماذا لا تذكر الصحف شيئاً. إن هؤلاء الزوج كنز لا يعوض بالنسبة لليهود، فهل سيفوتون الفرصة؟".

وها قد صدقت توقعاتي: نشرت الصحف الأنباء وقرأت ما جاء فيها. قبل عشرة أيام اطلعت في "الأزمة الحديثة" (العدد 371) على رسالة من كوفنو تنطوي على دلالات بليغة. جاء في الرسالة:

"إن اليهود انقضوا على سكان ليتوانيا حتى كادوا يهلكون الجميع بالفودكا. ولم ينقذ المساكين المنغمسين في تعاطي الخمر سوى القسيسة الكاثوليك الذين أنذروهم

بعذاب جهنم وشكلوا بين أوساطهم جمعيات مكافحة الإدمان". الحق أن وجه المراسل المتعلم يتضرج خجلاً من فعائل أبناء جلدته الذين ما برحوا يؤمنون بالقسسة وبعذاب الجحيم، لذا يستطرد قائلاً: على أثر القساوسة الكاثوليك هب المتورون من الاقتصاديين المحليين وطفقوا يؤسسون مصارف ريفية لإنقاذ الشعب من براثن المرابين اليهود، ويفتحون أسواقاً ريفية كي يتسنى "للجمهور المسكين الكادح" الحصول على الضروريات بالأسعار الفعلية، لا بتلك التي يحددها اليهود. ها أنذا قد قرأت كل هذا، وأعلم أنهم سيصرخون في وجهي بعد هنيهة: إن هذا كله لا يثبت شيئاً، بل هو وليد كون اليهود أنفسهم مضطهدين ومعدمين. إنه "صراع من أجل البقاء" والأبله وحده لا يستطيع فهم هذه الحقيقة. لو لم يكن اليهود أنفسهم فقراء، بل العكس، لو قبيض لهم أن يظفروا بالثروة لكشفوا فوراً عن أسى صفاتهم الإنسانية ولأدهشوا العالم بأسره. لكن كل هؤلاء الزنوج والليتوانيين، أكثر إملاقاً من اليهود الذين يعترضون ماء الحياة منهم، في حين يأنف أولئك من ممارسة هذه التجارة التي يتهالك عليها اليهود. ثانياً، لا يصعب على

المرء أن يكون إنسانياً ووجدانياً، حين يرفض في حياة هائلة
مرحة، ولكن ما إن تطرح مسألة "الصراع من أجل البقاء"
حتى يصرخون: إياكم أن تمسونا! وما هذا - الله - من
سمات الملائكة. ثالثاً، أنا لا أقدم - بطبيعة الحال - هذين
الخبرين من "بشير أوروبا" و"الأزمة الحديثة" على أنهما من
الوقائع الحاسمة والعظيمة الشأن. فلئن بوشر بتدوين تاريخ
هذه الطائفة العالمية، فسوف يتسنى فوراً وضع اليد على مئة
ألف من القرائن، بل وأكثر من تلك خطورة. لذلك، فإن
واقعة أو واقعتين نافلتين لن تضيفا شيئاً يذكر. لكن ثمة
ناحية ملفتة للنظر هي أنكم إذا اجتمعتم - في سياق مجادلة
أو مجرد لحظة تأمل شخصي - إلى معلومات عن شخص
يهودي وأعماله، فلا داعي لارتياذ المكتبات، ولا لتصفح
الكتب القديمة أو مراجعة ما دونتم سلفاً من ملاحظات، لا
تجهدوا أنفسكم، لا تبحثوا، لا ترهقوا أعصابكم، لا
تغادروا أماكنكم، لا تنهضوا حتى من مقاعدكم، بل
تناولوا أول صحيفة تقع تحت أيديكم، وتطلعوا في الصفحة
الثانية أو الثالثة منها، فسوف تجدون بالحثم شيئاً ما عن
اليهود، الشيء الذي تبتغون دون ريب، بل وما هو أبلغ

مدلولاً، ستعثرون بالتأكيد على الشيء ذاته، أي مسلسل من المآثر المتوالية! ألا تتفقون معي أن هذا يعني شيئاً ويشي بشيء، إن هذا يدللكم على أمر ما، حتى إذا كنتم جهلاء لا تفقهون شيئاً في القرون الأربعين من تاريخ هذه السلالة؟ بديهي أنهم سيردون أن الجميع يغفلون بغضاً، وبالتالي فالجميع يكذبون. لا يعدم - طبعاً، أن يكذب الجميع دون استثناء، على أن سؤالاً آخر ينبثق فوراً: إذا كان الجميع دون استثناء يكذبون، والجميع يغفلون بغضاً فلا بد لهذا البغض من منشأ: ولا بد لهذا البغض العام من أن يعني شيئاً، و"لا بد لكلمة الجميع من أن تعني شيئاً" كما تساءل بيلينسكي ذات مرة.

"حرية اختيار محل الإقامة!... وهل إن الفرد الروسي الأصلي" حر تماماً في اختيار محل الإقامة؟

أما زالت المضايقات البغيضة الموروثة من عهد القنانة تعيق الفرد الروسي البسيط - هو الآخر - من التمتع بحرية اختيار محل الإقامة...؟ أما اليهود، فلا يخفى على أحد أن حقوقهم في اختيار محل الإقامة قد اتسعت كثيراً في غضون السنوات العشرين الأخيرة، فظهروا في ربوع من روسيا لم

يروها من قبل. بيد أن اليهود مازالوا يتظلمون من البغضاء والمضايقات. قد يكون اطلاعي على نمط الحياة اليهودي غير راسخ تماماً، لكنني أعلم حق العلم - وبوسعي أن أجادل الجميع! - أن أبناء شعبنا البسطاء لا يضمرون أي بغض ديني مبني سلفاً متحجر لليهود من قبيل "أن يهوذا قد باع المسيح". وحتى إذا سمعت هذا القول على السنة الصبية أو المخمورين، فإن شعبنا ينظر إلى الفرد اليهودي - أكره - دون أية كراهية مبينة.

لقد لمست ذلك طوال خمسين عاماً، حيث قيض لي أن أعيش الشعب وأشاطره المكوث في السجون والنوم على الأسرة الخشبية. كان بيننا نفر من اليهود، لم أر أن أحداً كان يحتقرهم أو يتحاشاهم أو يطردهم.

وحين كانوا يؤدون صلواتهم (واليهود يصلون بصوت عال متشجين بأردية خاصة)، لم يجد أحد أيما غرابة في الأمر، ولم يشاكسهم أو يهزأ بهم، الأمر الذي يمكن انتظاره من شعب غليظ الطباع - في مفاهيمكم - كالشعب الروسي. بالعكس، كانوا يقولون حين يرونهم في هذه الحالة: "هذا من مقتضيات شريعتهم وهكذا هم يبتهلون"،

ثم يتركونهم وشأنهم بهدوء وبما يشبه الرضا. ولكن ماذا نرى؟ هؤلاء اليهود كانوا يتحاشون الاختلاط بالروس ويرفضون تناول الطعام معهم، ويعاملونهم ببعض الاستعلاء (وأين يجري هذا؟ في السجن!)، بل حتى كانوا يشمئزون ويتقززون من الروس - أي من الشعب "الأصلي".

الشيء الذي نلاحظه في ثكنات الجنود وفي كل أرجاء روسيا: اذهبوا واسألوا: هل ثمة من يضايق اليهودي في الثكنات كيهودي، كـ"جييد" بسبب دينه أو عاداته؟ على العكس أؤكد لكم أن الفرد الروسي البسيط في كل مكان يرى ويفهم (واليهود أنفسهم يقرون ذلك) أن اليهودي لن يتناول طعامه معه ويتقزز منه ويتحاشاه ويتعد عنه قدر المستطاع. فماذا نرى؟ عوضاً عن الانزعاج نرى الفرد الروسي البسيط يعلق بهدوء وروية: "هكذا يقتضي دينه. إنه يتحاشاني ويرفض تناول الطعام معي بسبب من تعاليم عقيدته" (أي لا لطبيعة متأصلة فيه). وبعد أن يعي هذا العذر الوجيه نراه يعذر اليهودي من كل قلبه. فيما أسرح أنا أحياناً في الخيال: ماذا لو كان الروس - لا اليهود - يشكلون ثلاثة ملايين نسمة في روسيا؟ ماذا لو كان عدد

نفوس اليهود 80 مليوناً؟ إلام سيؤول مصير الروس بين
ظهرانيتهم؟ وكيف سيكون استخفافهم بالروس؟ هل
كانوا سيسمحون بمساواتهم معهم في الحقوق؟ هل كانوا
سيسلخون جلودهم ويسومونهم سوء العذاب حتى يحوهم،
حتى يبيدوهم عن بكرة أبيهم، كما كانوا يفعلون بالأقوام
الأخرى في العصور الغابرة من تاريخهم العريق؟ كلا، أقسم
لكم إن الشعب الروسي لا يعرف البغض المبيت للفرد
اليهودي. ربما كان ثمة نفور منه، ولا سيما في الأرياف،
حتى قد يكون هذا النفور قوياً. وهذا أمر لا مفر منه.
ولكن لا بسبب كونه يهودياً، ولا انطلاقاً من مقت قبلي أو
ديني، بل لذنب لا من الشعب الأصلي، إنما من الفرد
اليهودي نفسه.

- 3 -

"دولة في الدولة" وأربعون قرناً من الوجود

الضعيفة، بل والضعيفة المستمدة من الغيبات - هذا هو الاتهام الذي يوجهه السكان الأصليون لليهود. ولكن ما دمنا تطرقتنا إلى الغيبات فماذا تتصورون: هل يضمّر الفرد اليهودي للفرد الروسي من الترسبات والغيبات أقل مما يضمّر الروسي لليهودي؟ ألا يبزه في ذلك؟ لقد ضربت لكم مثلاً على معاملة الروس البسطاء لليهود. أمامي الآن رسائل بعث بها يهود، ويهود متعلمون لا بسطاء، وكم في هذه الرسائل من الضغينة تجاه "السكان الأصليين" والأنكى أنهم يسطرون ولا يلحظون أنفسهم هذه الضغينة.

إن يحيا شعب على الأرض أربعين قرناً، أي طوال الفترة المؤرخة من حياة البشرية، على وجه التقريب، ويمثل هذا

التلاحم الوثيق غير القابل للانفصام، أن يفقد كل مرة أرضه واستقلاله السياسي ونواميسه وحتى دينه تقريباً، يفقد ثم يتوحد ثانية، وينبعث من جديد على وفق الفكرة القديمة – وإن تغيرت الصورة – ثم يسن لنفسه القوانين ويخلق الدين تقريباً – كلا، إن شعباً قادراً على مواصلة الحياة، شعباً مدهش القوة ما كان له أن يعيش دون "دولة في الدولة"، الفكرة التي حافظ عليها باستمرار وأينما حل الرحال طوال ألوف السنين المريعة من التشرذم والتشتت. أنا لا أقصد بتاتاً من حديثي عن "الدولة في الدولة" إلى توجيه اتهام. ولكن فيم تتلخص هذه "الدولة في الدولة" وما هي فكرتها الراسخة أزلياً وما هو جوهر هذه الفكرة؟

الإجابة المسهبة تستغرق وقتاً طويلاً، بل تغدو متعذرة في مقال قصير كهذا، ومتعذرة، أيضاً لأنه لم تأزف بعد كل الأزمنة والعهود، لذا فالكلمة الفصل للبشرية في هذه السلالة العظيمة ما فتئت في عهدة المستقبل. ولكن بوسعنا – دون التفرس في صلب الموضوع وسبر أغواره – أن نتصور بعضاً من ملامح هذه "الدولة في الدولة"، الظاهرية منها في الأقل.

هذه الملامح هي الانعزال والانطواء على صعيد
المعتقدات الدينية المتحجرة، الانغلاق والإيمان بأن ليس ثمة
شخصية آدمية سوى الفرد اليهودي. أما الآخرون - وإن كان
لهم وجود، فينبغي - رغم ذلك - تجاهل هذا الوجود. "تنحّ عن
الشعوب وكون هويتك الخاصة، وأعلم أنك منذ الآن الوحيد
لدى الرب، أما الآخرون فاقتك بهم أو اجعلهم عبيداً أو
سخّرهم. آمن بالنصر على العالم اجمع، آمن بأن كل شيء
سيرضخ لك. كن صارماً في ازدياء الجميع ولا تعاشر في
حياتك أحداً. وحتى حين تحرم من أرضك ومن هويتك
السياسية، حتى حين تتشرد على وجه البسيطة بين الشعوب
قاطبة، لا تأبه بل آمن بما وعدت به، آمن دوماً بأن كل ما
وعدت به سوف يتحقق. أما الآن، فعش وازدر، توحد
واستغل، وانتظر... انتظر... هذا هو جوهر فكرة "الدولة في
الدولة". ثم هناك، بالطبع، قوانين داخلية، ولربما سرية،
تصون هذه الفكرة.

تقولون، أيها السادة اليهود المتعلمون والمنتقدون، إن
كل هذا هراء، وأنه "إذا كانت ثمة دولة في الدولة (أي إذا
كانت ولم يبق منها الآن سوى ظلال واهنة)، فإن الاضطهاد

وحده هو الذي أفضى إليها ، الاضطهاد هو الذي تمخض عنها ، الاضطهاد الديني منذ القرون الوسيطة وما قبلها. وما ظهرت هذه "الدولة في الدولة" إلا من غريزة حماية الذات. ولئن استمرت هذه الفكرة ، وخاصة في روسيا ، فالعلة هي أن اليهودي لم تتم مساواته في الحقوق مع السكان الأصليين". ولكن يهياً لي أنه حتى إذا تمت مساواته في الحقوق فلن يتخلى عن هذه "الدولة في الدولة" مهما كلف الأمر. كما لا يكفي عزو "الدولة في الدولة" إلى الاضطهاد حصراً ، وإلى غريزة حماية الذات ، وإلا لنضب الصمود في حماية الذات طوال أربعين قرناً ، ولسئم المرء من حماية نفسه طوال هذه العهود. فحتى أقوى الحضارات في العالم لم تصل إلى نصف مدة القرون الأربعين ، بل فقدت منعته السياسية وهويتها القبلية. إذن ، ليست حماية الذات هي العلة الرئيسية هنا ، إنما هناك فكرة ما ، محرّكة وجاذبة ، ثمة أمر عالمي عميق قد تعجز البشرية ، راهنا ، عن قول كلمتها الفصل فيه ، كما ذكرت أن يكون الطابع الديني هنا هو الراجح ، فتلك حقيقة لا ريب فيها. أما أن يواصل الرب القيوم المسمى يهوه الأولى التليد ، بنذوره ومثله العليا ، قيادة

قومه نحو الهدف الركين، فتلك مسألة واضحة. بل - أكرر - يتعذر حتى تصور يهودي بلا رب، وأزيد: أني لا أو من حتى باليهود المتعلمين الملحدون. كلهم سواء، والله وحده يعلم ما ينتظر العالم من اليهود المتعلمين!. في يفاعتي قرأت وسمعت أسطورة عن اليهود مفادها أنهم ما زالوا ينتظرون بإصرار ظهور المسيح المنقذ، جميعهم - من أفقر "جيد" حتى أبرز عالم منهم، الفيلسوف وحاخام الكابالاه على السواء، وأنهم يؤمنون جميعاً بأن المسيح المرتقب سوف يلم شملهم في القدس من جديد ويُسقط بسيفه سائر الشعوب عند إقدامهم. ولذا، فإن اليهود أو الأغلبية العظمى منهم - في أقل تقدير - يحبذون مهنة واحدة هي المتاجرة بالذهب وما يتعلق به من حرف، ويزعمون أنهم يفعلون ذلك كي لا يكون لهم وطن آخر - حين يظهر المسيح المنتظر - وكي لا يكونوا غرباً مقيدون إلى الأرض بسبب امتلاكهم لها، بل كي لا يكون بحوزتهم سوى الذهب والمجوهرات ليسهل نقلها حين:

تتقد نجمة الصبح ويومض الشعاع

فنجمل الدفوف والصنوج والأبواق

والفضة والتبر وقدس الأقداس

إلى بيتنا القديم في أورشليم.

أكرر، إن كل هذا سمعته كأسطورة، لكنني على يقين من أن فحوى القضية متوفرة فيها بالتأكيد، ولا سيما في المجموع العام من اليهود، بصفة شغف غريزي جامح. على أن بقاء جوهر القضية هذا يقضي، بطبيعة الحال، بالحفاظ على "الدولة في الدولة" بأشد صيغها صرامة. وهو ما يجري بالفعل. إذن، ليس الاضطهاد وحده كان وما زال هو العلة، بل ثمة فكرة أخرى... إذا كان لدى اليهود، حقاً، كيان داخلي خصوصي صارم، يلم شملهم في هوية خصوصية متكاملة، فما زال من الممكن تقريباً التفكير بمسألة مساواة حقوقهم كلياً وفي جميع الميادين بحقوق السكان الأصليين.

وبديهي أن كل مستلزمات الإنسانية والعدالة وكل مقتضيات الشعور الأدمي والشرع المسيحي، كلها يجب أن توفر لليهود. ولكن إذا طالبوا — بحكم قوامهم وخصوصيتهم وانعزالهم القبلي والديني، وبحكم مبادئهم وقواعدهم المتعارضة كلياً مع الفكرة التي اهتدى بها كل

العالم الأوروبي في تطوره حتى هذا الحين - في الأقل - أقول: إذا طالبوا بمساواتهم في شتى الحقوق بالسكان الأصليين، أفلا ينالون عندئذ ما هو أكثر وأنفل وما هو أرقى مما لدى حتى أكثر السكان أصالة؟ سوف يشيرون هنا، بالطبع، إلى الأقوام الغربية الأخرى قائلين: "إنها متساوية - أو تكاد - في الحقوق، بينما يتمتع اليهود بحقوق تقل عما تنعم به الأقوام الأخرى، ذلك لأنهم يخشوننا - نحن اليهود - زاعمين بأننا أكثر ضيماً من سائر الأقوام الغربية. ولكن ما هو وجه الضرر في اليهودي؟ إذا كانت ثمة صفات مذمومة لدى اليهود، فالعذر الوحيد هو أن الشعب الروسي نفسه يساعد على ذلك بسبب من جهالته الروسية وانحطاط مستواه التعليمي وعجزه عن الاستقلالية وبسبب من وضاعة تطوره الاقتصادي. يزعمون أن الشعب الروسي هو الذي يبحث لنفسه عن سمسار وقائد ووصي على شؤونه الاقتصادية، وعن مقدم قروض. وهو الذي يستدعيه ويدعنه له. انظروا إلى أوروبا: الشعوب هناك قوية مستقلة الروح، وذات تطور قومي راسخ وقدرة واعتياد متأصل على العمل. لذا، فهم لا يخشون هناك منح الفرد اليهودي كامل الحقوق! هل ثمة من يتحدث في فرنسا عن "دولة في الدولة ليهودها؟".

هذا الرأي - كما نرى - رصين، لكنه يشف عن ملحوظة عرضية هي: "إذن، تكون حالة اليهود جيدة حيث يكون الشعب جاهلاً بعد، أو غير متحرر أو مستضعف اقتصادياً. هنا إذن يأتي اجله! وعوضاً عن تسخير النفوذ لرفع مستواه التعليمي ورفد أركان المعرفة وأحياء القدرة الاقتصادية في نفوس السكان، عوضاً عن ذلك، يعتمد اليهودي، أينما يحل، إلى الإمعان في إذلال الشعب وإفساده، فيتفقم هوان الإنسانية وانحطاط مستوى التعليم وتتفشى بمزيد من البشاعة الفاقة اللا إنسانية التي لا مفر منها ولا ملاذ فيعم معها اليأس. سلوا السكان الأصليين في ربوعنا: ما الذي يحث اليهودي، وما الذي دأب يحضه طوال هذه القرون؟ وستتلقون رداً جماعياً واحداً: "إنها القسوة" ما كان يحثه طوال هذه القرون سوى القسوة تجاهنا، وسوى التعطش لولوج عرقنا ودمائنا". وبالفعل، إن مجمل نشاط اليهود في هذه الديار ما كان يتمثل إلا في توريث السكان الأصليين - قدر المستطاع - في تبعية لهم، منتفعين من القوانين المحلية. هنا نجدهم يظفرون دائماً بفرصة التمتع بالحقوق والقوانين، وهم يتقنون باستمرار عقد عرى

الصدّاقة مع من تتوقف عليه مصائر الشعب. لذا، فهم ليسوا أهلاً - في هذا المضمار على الأقل - للتذمر من ضآلة حقوقهم مقارنة بالسكان الأصليين. يكفي ما ظفروا به عندنا من هذه الحقوق، وما بزّوا به السكان الأصليين. إن ما جرى للشعب الروسي على مدى عشرات ومئات السنين - حيث استوطن اليهود - ينبئنا به تاريخ ربوعنا الروسية. هل بوسعكم تسمية قوم من الأقوام الروسية الغربية يضارعون اليهود في نفوذهم المخيف؟ لن تجدوا معشراً كهؤلاء. هنا يحتفظ اليهودي بكامل تضرده إزاء الأقوام الروسية الغربية. والعلة، بطبيعة الحال، هي هذه "الدولة في الدولة" التي تشم من فجواها رائحة هذه القسوة حيال كل ما هو غير يهودي، ورائحة هذا الاحتقار لكل شعب أو قوم ولكل كائن بشري من غير اليهود. وما الذي يبرره القول بأن الشعوب في غرب أوروبا لم تدع الآخرين يتفوقون عليها، فالذنب، إذن، هو ذنب الشعب الروسي نفسه؟ هل يكفي كون الشعب الروسي قد قبيض له أن يكون أضعف من الشعوب الأوروبية (نتيجة ظروفه السياسية القاسية منذ الأزل) لأن يسحق بالاستغلال كلياً، عوضاً عن مد اليد لانتشاله؟

ولئن كانوا يؤمنون إلى أوروبا، إلى فرنسا - مثلاً، فمن المستبعد أن تكون "الدولة في الدولة" عديمة الضرر على هذا النحو. إن المسيحية وفكرتها انهارت وتهار هناك، لا يسعنا أن نشير إلى الانتصار القومي الذي حققه اليهود في أوروبا أيضاً حيث أحلوا أفكارهم محل الكثير من الأفكار القديمة. صحيح أن الإنسان كان يبجل المادة مدى الدهر ويميل إلى رؤية الحرية وفهمها متمثلة حصراً في النقود التي أدخرها بكل قواه، واحتاط لها بشتى السبل. ولكن لم يسبق لهذه الأطماع أن صورت بمثل هذه الصراحة، وبمثل هذا الوعظ بأنها المبدأ الأسمى، كما جرى في قرننا التاسع عشر. "كل يسعى في سبيل نفسه، في سبيلها فقط. وكل معاشرة بين البشر، إنما تجري من أجل المنفعة الشخصية ليس غير". هذا هو المبدأ الخلفي لمعظم الناس حالياً⁽¹⁾، لا البشر السيئين إنما الكادحين منهم ممن يحجم عن ممارسة

(1) الفكرة الأساسية للبرجوازية التي أحلت نفسها في أواخر القرن الماضي (الثامن عشر - المترجم) محل النظام العالمي السابق، والتي أصبحت الفكرة الرئيسة للقرن الحالي في العالم الأوربي كل (المؤلف).

القتل والسرقة. فماذا عن القسوة تجاه الجماهير المستضعفة،
ماذا عن سقوط مبادئ الأخوة، ماذا عن استغلال الغني
للفقير؟ صحيح أن كل هذا كان موجوداً في الماضي،
وباستمرار طبعاً، بيد أن أحداً لم يرفع هذه الأمور إلى
مستوى العلم والحقيقة السامية، كما أن المسيحية قد
شجبتها. أما الآن، فعلى العكس، إنها ترفع إلى مصاف
الفضيلة. إذن ليس اعتباطاً أن يستولي اليهود هناك على
البورصات في كل مكان، ليس اعتباطاً أن يتحكموا
برؤوس الأموال، ليس اعتباطاً أن يكونوا أرباب القروض،
وأكرر: ليس اعتباطاً أن يكونوا أيضاً أرباب السياسة
الدولية برُمَّتْها. أما الذي سيحدث في المستقبل، فهو أمر
معلوم، بالطبع، لدى اليهود أنفسهم، وهو أن سلطانهم
يقترّب، سلطانهم المطلق! سيسود الانتصار التام للفكرة
التي تتلّهي أمامها مشاعر العطف على الجنس البشري
والتلّهي للحقيقة والمشاعر المسيحية والقومية، بل حتى
الكرامة الوطنية للشعوب الأوروبية. وستشيع نزعة مادية،
وتعطش نهم أعمى للضمان المادي الشخصي، عطش الادخار
الشخصي للنقود بشتى الوسائل – هذا ما يعتبر، راهناً،

الهدف السامي والحكمة والحرية عوضاً عن الفكرة المسيحية للخلاص عن طريق تألف البشر الوجداني والأخوي الوثيق وحده. وسوف يتهكمون قائلين: إن لا صلة لليهود بذلك البتة. طبعاً، ليس بسبب اليهود وحدهم. ولكن إذا انتصر اليهود نهائياً وازدهروا في أوروبا حالما انتصر هناك هذه المرتكزات الجديدة بحيث اعتبرت بمثابة المبدأ الخلقى، فلا يسعنا إلا الاستنتاج بأن اليهود سخروا أيضاً نفوذهم في هذا المضمار. يؤكد منتقدونا أن اليهود – بالعكس - فقراء، بل وفقراء في كل مكان، وخصوصاً في روسيا، وأن عليّة اليهود فقط هي صاحبة الثروة، أي الصيرفيون وملوك البورصات، أما الباقيون من اليهود، فإن تسعة أعشارهم تكاد تكون فقيرة بكل معنى الكلمة، تلهث وراء لقمة العيش، وراء بقشيش السمسرة، وتبحث عن سبيل لالتقاط فتات لسد الرمق. أجل، إن هذا يبدو شبيهاً بالحقيقة. ولكن ما معنى هذا؟ ألا يعني أن حرفة اليهود ذاتها (أقصد الأغلبية العظمى منهم، في الأقل) وأن تعرضهم للاستغلال بحد ذاته ينطوي على شيء ما خاطئ وغير طبيعي، شيء يتعارض وطبيعة الأشياء، شيء يحمل قصاصه

في ذاته؟ اليهودي يقترح خدماته كسمسار ويتاجر بمجهود الغير. والرأسمال مجهود مدخر. اليهودي يهوى المتاجرة بمجهود الآخرين! لكن كل هذا لا يغير شيئاً بعد، في حين يبسط وجهاء اليهود سلطانهم على البشرية، وبمزيد من الشدة والرسوخ، ويسعون لإضفاء هويتهم وجوهرهم على العالم، فيما يستمر اليهود بالصراخ: إنَّ ثمة أناساً طيبين بيننا. أعوذ بالله! هل هذا هو صلب الموضوع؟ نحن لم نعد نتحدث عن الناس الطيبين والسيئين. أفلا يوجد بين الآخرين أناس طيبون؟ هل كان المرحوم الباريسي جيمس روتشيلد رجلاً سيئاً؟ نحن نتحدث عن عموم الموضوع وعن فكرته. نحن نتحدث عن "الجيدة" والفكرة "الجيدة" التي تجتاح العالم بأسره عوضاً عن المسيحية "الخائبة".

رغم ذلك، فلتحيا الأخوة!

لكن، ما هذا الذي أقوله ولأبي غرض؟ أم أنا أيضاً
عدو لليهود؟ أمن المعقول حقاً، كما تقول في رسالتها إليّ
فتاة يهودية لا أشك قط في أنها طيبة ومتعلمة (الأمر الذي
لمسته من مشاعرهما الصادقة والحارة في هذه الرسالة)، أمن
المعقول أن أكون - أنا الآخر - على حد تعبيرها، عدواً لهذه
السلالة "المسكينة" التي "أهاجمها بقسوة متى سنحت لي
الفرصة"؟ "إن احتقارك لطائفة "الجييد" الذين "لا يفكرون
بشيء سوى أنفسهم" الخ وهلجرا... واضح غاية الوضوح.
كلا، أنا أدحض هذا الوضوح، بل أرفض حتى هذا الزعم
بجد ذاته. بالعكس، أنا أتحدث وأكتب أن "كل

مستلزمات الإنسانية والعدالة ، وكل مقتضيات الشعور
الآدمي والشرع المسيحي - كل هذا يجب أن يوفر لليهود".
لقد أوردت هذا القول آنفاً ، لكنني أرفضه الآن بأنني أقف
كلياً - وبصرف النظر عن كل التصورات التي أفصحت
عنها - إلى جانب التوسيع التام لحقوق اليهود في التشريعات
الشكلية ، وإن أمكن ، مساواتهم التامة في الحقوق مع
السكان الأصليين (رغم أنهم يتمتعون الآن ، أحياناً - بقدر
من الحقوق أو بالأحرى من فرص التمتع بها يفوق القدر المتاح
للسكان الأصليين). هنا يخطر في بالي التصور الفنتازي
التالي: ماذا لو تزعزت بصورة ما ولسبب ما مشاعتنا
الريفية التي تصون كادحنا القروي الأصلي من هذا السيل
العارم من المصائب؟ ماذا لو داهم اليهودي ، وبكل ثقله ،
هذا القروي المسكين المعتوق توأ ، والعديم الخبرة بعد ،
والذي لا يستطيع تمالك نفسه من الانقياد للمغريات التي
كانت المشاعة تصونه منها حتى هذا الحين؟ هنا يقضي
نحبه في الحال: غداً تنتقل كل ممتلكاته وطاقاته إلى
سلطان اليهودي ويحل عهد لا تضارعه حقبة نظام القناعة ،
بل لا تضاهيه حتى أزمنة الغزو التتري.

ولكن بصرف النظر عن كل "التصورات الفنتازية"، وعن كل ما سطررت آنفاً أنا أقف إلى جانب مساواة الحقوق التامة والنهائية، لأن هذا هو دستور المسيح، لأنه مبدأ مسيحي. غير أن الأمر إذا كان على هذه الصورة، فلأي غرض سطررت هذا العدد من الصفحات؟ وما الذي أردت الإفصاح عنه إذا كنت أناقض نفسي على هذا النحو؟ إن ما أردت قوله هو أنني لا أناقض نفسي، ولا أرى من الطرف الروسي - الأصلي - أية معوقات لتوسيع الحقوق اليهودية، لكنني أؤكد أن هذه المعوقات تنشأ من جانب اليهود بقدر أكبر بما لا يقاس مما من جانب الروس، ولئن لم يتحقق الأمل المنشود حتى الآن، فإن مسؤولية الفرد اليهودي. وعلى غرار تصويري للفرد اليهودي البسيط الذي رفض معايشة الروس وتناول الطعام معهم، في حين لم يغضب هؤلاء ولم ينتقموا منه، بل على العكس، فكروا تماماً وغفروا له قائلين: "إن دينه يقضي بذلك" - أقول على غرار هذا الفرد اليهودي البسيط - كثيراً ما نلمس لدى اليهودي المثقف أيضاً نظير هذا التحامل المتغطرس المفرد على الفرد الروسي. أجل، إنهم يصرخون بأنهم يحبون الشعب الروسي،

حتى أن أحدهم كتب إلي يقول أن ما يحزنه هو أن الشعب الروسي يفتقر إلى دين ولا يفقه من شؤون مسيحيته شيئاً. وهو قول مبالغ به جداً بالنسبة لفرد يهودي ولا يتأتى عنه سوى السؤال التالي: هل يفقه هذا اليهودي المتعلم نفسه شيئاً في المسيحية؟ بيد أن الخيلاء والاعتداد بالنفس هما من أثقل طباع الفرد اليهودي بالنسبة لنا نحن الروس. من منا أكثر قدرة على فهم الآخر، الروسي أم اليهودي؟ أقسم لكم إنني أميل إلى تبرئة ذمة الروسي. ولا توجد، في أقل تقدير (بل لا توجد بالتأكيد!) لدى الفرد الروسي كراهية دينية تجاه الفرد اليهودي. ومن يضمّر منهما أكبر قدر من التحاملات الأخرى؟ ها هم اليهود يصرخون أنهم ظلوا طوال هذه القرون مضطهدين ومشردين وما زالوا كذلك. وأن على الروسي، في الأقل، أن يأخذ هذا بالاعتبار حين يحكم على الطباع اليهودية. حسناً، إننا نراعي ذلك وبوسعنا أن نبرهن عليه. لقد تعالت في أوساط الشعب الروسي المثقفة، غير مرة، أصوات تدافع عن اليهود. ولكن هل أخذ اليهود أو يأخذون بعين الاعتبار – حين يتظلمون ويتهمون الروس – قرون الاضطهاد والتشرد الطويلة التي كابدها الشعب الروسي

نفسه؟ أمن المعقول أن يزعم رهط أن الشعب الروسي عانى "خلال تاريخه" من المصائب والخطوب أقل مما عاناه اليهود أينما كانوا؟ أمن المعقول الزعم بأن أحداً غير اليهودي دأب يأتلف مع مضطهديه ويشتري منهم رقاب أبناء الشعب الروسي ليصبح هو مضطهدهم الجديد؟ لقد جرى كل هذا. إنه تاريخ، حقيقة تاريخية، لكننا لم نسمع يوماً أن الشعب اليهودي ندم لذلك، في حين نراه يتهم الشعب الروسي بأنه لا يكتنّ له المحبة كما ينبغي.

ولكن، كفى، كفى! "لتتحد الأقاليم اتحاداً روحياً تاماً، ولتتدفق الفوارق في الحقوق! لأجل ذلك، أتوسل قبل كل شيء، إلى منتقدي ومراسلي من اليهود أن يكونوا، بالمقابل، أكثر تسامحاً وعدالة تجاهنا، نحن الروس. وإذا كان استعلاء اليهود و"تقززهم المأساوي" المستديم من معشر الروس مجرد تحامل، مجرد "ثؤلولة تاريخية"، أي لا يكمن في أغوار عميقة من ناموسهم وكيانهم، فليتبدد كل هذا على وجه السرعة، وملتحم بروحية واحدة وأخوة تامة على أساس التعاون لصالح قضيتنا الكبرى، قضية خدمة أرضنا ودولتنا ووطننا! ولتخمد الاتهامات المتبادلة، وليخفّ سعار

هذه الاتهامات المقيم الذي يعيق الفهم الواضح للأشياء.
وبوسعنا أن نكفل الشعب الروسي: إنه سوف يقبل اليهودي
بأخوة تامة، بصرف النظر عن الفوارق في العقيدة و باحترام
كامل للحقيقة التاريخية لهذه الفوارق.

المحتوى

5	اليهودية والصهيونية ومحاولة اغتيال العقل البشري تقديم د. حسين جمعة
35	المسألة اليهودية (كارل ماركس – 1844)
39	الأنانية اليهودية
42	الدين والدولة
48	بين اليهودية والمسيحية
51	اليهودية والدستور
55	التحرر السياسي والتحرر الإنساني
65	الدولة الدينية والدولة الديمقراطية
74	طريق التحرر الجذري من اليهودية
93	جوهر اليهودية ضد التحرر
97	واقع اليهودية: المتاجرة والمال
105	اليهودية والجزويتية شقيقتان
109	فيودور ديستوفسكي والمسألة اليهودية
111	تمهيد
116	"المسألة اليهودية"
125	ضد ومع
136	"دولة في الدولة" وأربعون قرناً من الوجود
149	رغم ذلك، فلتحيا الأخوة!

**إصدارات سلسلة
كتاب الجيب السابقة**

سنة الكتاب	اختيار الكتاب	تقديم الكتاب	عنوان الكتاب	٢
2006	.	.		1
2006	.	.		2
2006	.	.		3
2007	.	.		4
2007	5
2007	.	.		6
2007	.	.	-	7
2007	.	.	. / - - - - .-	8
2007			/ ()): (9
2007		.		10
2007		.		11
2007		.		12
2007	.	.		13

سنة الكتاب	اختيار الكتاب	تقديم الكتاب	عنوان الكتاب	م
2007	.	.		14
2008		.		15
2008		.		16
2008		.		17
2008		.	1944	18
2008		.		19
2008		.	-	20
2008		.		21
2008		.	-	22
2008		.		23
2008		.		24
2008		.		25
2009		.	-	26
2009	.	.	-	27
2009	.	.	-	28
2009	.	.	-	29

سنة الكتاب	اختيار الكتاب	تقديم الكتاب	عنوان الكتاب	م
2009	.	.	-	30
2009	.	.	-	31
2009	.	.	-	32
2009	.	.	-1971	33
2009	.	.	- -	34
2010	.	.		35
2010	.	.	-()	36
2010	.	.	()	37
2010	.	.	- -	38
2010	.	.	-	39
2010	.	.		40
2010	.	.	-	41
2010	.	.	-	42
2010	.	.	-	43
2010	-	-	.	44

سنة الكتاب	اختيار الكتاب	تقديم الكتاب	عنوان الكتاب	م
2011	.	.		45
2011	.	.) (46
2011	.	.	004 -	47
2011	.	.		48
2011	.	.		49
2011	.	.	: -	50
2011	.	.		51
2011	.	.		52
2011	.	.		53
2011	.	.		54
2012	.	.	-	55
2012	.	.	-	56
2012	.	.	: -	57
2012	.	.) (1968 -	58
2012	.	.	1	59

سنة الكتاب	اختيار الكتاب	تقديم الكتاب	عنوان الكتاب	٢
2012			2	60
2012			-	61
2012			-	62
2012				63
2012	.	.	-	64
2012				65
2012				66
2012				67
2013	.		()	68
2013	.			69
2013		..		70
2013		..		71
2013				72
2013	.	.		73
2013		..		74
2013		.		75
2013		..		76
2013		..		77
2013		.		78

سنة الكتاب	اختيار الكتاب	تقديم الكتاب	عنوان الكتاب	م
2013		.		79
2014		..		80
2014		..		81
2014		..		82
2014	..			83
2014	..			84
2014	..			85
2014	..			86
2014	..			87
2014		..		88
2014	..			89
2014		..		90
2014		..		91